الإسلام الثوريّ "ولاية الفقيه في إيران أنموذجًا" (دراسة في فلسفة السياسة)

المبحث الثاني

الثورة الإسلامية الإيرانية ودورها السياسيّ

مدخل:

كان لرجال الدين الشيعة دور ذو طابع سياسيّ، ويمكن تحديد مفهوم مبسط لطبيعة ومعنى الدور السياسيّ وحدوده، فيعرف الدور على أساس أنه نشاط عقلانيّ هادف ومتعمد وذو طابع حركيّ وتراكميّ، ويتقدم أبعاد الدور ليشمل الجوانب الذاتية لشاغل الدور والمعايير الحاكمة له سواء أكان على مستوى المجتمع أم كان على مستوى أشمل من هذا.

أما الدور السياسيّ تحديدًا فيقصد به مجموعة من التوقعات لعدد من البشر حول بعض الاختبارات السياسية العامة في مواقف سياسية معينة، وكذلك التوقعات التي يمكن أن يقوموا بها في هذه المواقف، ويتوقع من القائم بالدور السياسيّ أداء إحدى الوظائف الآتية أو كلها:

حفظ النظام عن طريق توفير أداة للتغيير السلميّ، وتحقيق أعلى درجة من الاستجابة لمطالب الجماهير.

التنمية السياسية وتوفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصاديّ.

الحفاظ على أنماط السلوك والقيم المرغوبة ومواءمة نشاط الفرد والجماعة مع التغيرات البيئية.

التنشئة والتجنيد السياسيّ والربط المنظم بين المصالح وتجميعها وصنع القاعدة وإنقاذها.

المحافظة على النظام السياسيّ القائم، أو إدخال تعديلات عليه، أو السعيإلى إيجاد نظام جديد.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو الوظيفتان الأخيرتان، ولاسيما التنشئة السياسية، والسعيإلى تغيير النظام السياسيّ القائم، وكيف استطاع رجال الدين القيام بهذا الدور؟ وهنا يثور التساؤل المحوريّ

في هذا السياق، وهو ما رجال الدين؟ وهل يمكن الحديث فعلًا عن رجال الدين بالمفهوم الغربيّ في التجربة الشيعية؟ وهنا نجد أنه –من دون الدخول في تفاصيل الاختلافات الفقهية بين المذهب السنيّ والشيعيّ في الإسلام– يمكن القول: إن هناك ملامح لوجود رجال الدين بمعنى أولئك القائمين والمشتغلين بالأمور الدينية والفقهية من دون غيرها من الأمور، وأيضًا من دون أن يعني هذا تبلورهم في شكل طبقة مختصة بهم على غرار التجربة المسيحية.

وعلى الرغم من هذا فإن الفقهاء في التجربة الشيعية يمتلكون خصائص تميزهم عن التجربة السنية، فتعد الإمامة في الفكر الشيعيّ أحد أصول الدين التي لا يكتمل إيمان الفرد من دونها، وتقدم النظرية والتفريعات الفقهية لها الأساس النظريّ؛ لوجود دور متميز لرجال الدين وفقًا للنظرية التي اختص الله بسببها بعضًا من عباده، وعصمهم من أجل قيادة المجموع، والمعصومون هؤلاء وفق المذهب الاثني عشريّ(المذهب السائد في إيران) هم النبيّ –صلى الله عليه وسلم– ، والأئمة الاثني عشر.

وبدخول الإمام الثاني عشر في الغيبةواجه الفقه الشيعيّ معضلة من يقود الأمة حتى يعود الإمام الغائب في آخر الزمان؛ ليملأ الأرض عدلًا بعد أن مُلِئت جورًا وظلمًا؛ ولا سيما في ظل عدم اعترافهم بشرعية السلطة في وقت الغيبة؛ ومن ثم قدم الفقهاء الشيعة إسهامات حول ولاية العلماء والفقهاء؛ إذ أصبح مفهوم أولي الأمر المنصوص على طاعتهم في القرآن الكريم هم العلماء والفقهاء المختصين بعلوم الفقه وتنزيل الأحكام.

وتبلورت العلاقة بين العلماء والسلطان في المذهب الشيعيّ بمجيء إسماعيلالصفويّ وتأسيسه الدولة الصفوية في إيران، وهي التي تبنت المذهب الشيعيّ الإثني عشريّ بوصفه مذهبًا رسميًا لها؛ ومن ثم أعطت دفعة للفقه الشيعيّ؛ للبحث في مجال شرعية الدولة، ودور الفقهاء في قيادة الدولة في ظل غيبة الإمام؛ ولذا فإن تشجيع الدولة الصفوية للفقه والفقهاء جعل هناك تشابهًا بين مؤسسة الشيعة والمؤسسة المرتبطة بالسلطان في الدولة الإسلامية السنية، وعلى الرغم من هذا فقد عانت الأولى من انقسام جاء نتيجة هذا التشجيع، فقد انخرط بعض رجال الدين في ركاب

الدولة وقاموا بدور الدعاة لها وبرروا قيامها والالتحاق بها. بينما حافظ بعض من الفقهاء على استقلالهم عن طريق مفاهيم المرجعية، والتقليد، والتقية، وسهم الإمام الخُمس(١).

كما أرسى نمط التعليم الدينيّ للشيعة الإثني عشرية في الحوزة العلمية في المدن المقدسة –كالنجف وقُم–تراتبية معينة بين طلاب العلوم الدينية تقوم على أساس موقع كل طالب في سلك الدراسة، واقترابه من أعلى الدراجات العلمية(المرجعية). فيبدأ الدراسة فيما يعرف بسطح المقدمات (المستوى الأول)، والذي تستغرق فيه الدراسة حوالى خمس سنوات يلم فيها الطالب بمعظم الكتابات الأساسية في اللغة العربية، وعلم البيان، والبديع، والفلسفة، وفي خلال هذه المرحلة يطلق عليه طالب أو مبتدئ، وبعد الحصول على الإجازة من مستوى المقدمات ينتقل الطالب إلى المستوى المتوسط، ويقضي فيه حوالي أربع سنوات يدرس فيها على يد أحد المراجع ويتخصص في أحد العلوم الإسلامية كالتفسير، والفقه، أو نهج البلاغة، وفيها يمنح لقب ثقة الإسلام، وبعد هذه المرحلة تبدأ مرحلة الدراسات العليا أو ما يعرف بسطح الخارج وهو غير محدد المدة ويتوقف الأمر على قدرة الطالب ومدى استيعابه، وإذا استطاع إنهاء دراسته بنجاح –وهذا أمر يتوقف على تقدير الأستاذ المرجع– فإنه يعطى لقب"حجة الإسلام" وإذا سمح له الأستاذ بممارسة الاجتهاد يصبح" آية الله"(٢).

ويتوقف تقدم الشخص بعد هذا في سلم المؤسسة الدينية على اجتهاده الشخصيّ وقدرته على جذب المؤيدين والمريدين حوله فإذا استطاع تكوين قاعدة شعبية فإنه يصبح "آية الله العظمى"، وإذا ازداد اتساع قاعدة مؤيديه فإنه يصبح مرجعًا للتقليد بمعنى قدرته على أن يكون له مريدون يستفتونه، ويقلدونه في الأمور الضرورية والمهمة في حياتهم؛ ومن ثم تبدأ أولى خطوات تشكيل العلاقة بين الفقيه والشعب لا تتوقف على مجرد استفتاء في الأمور الحياتية الضرورية، وتقليد آرائه، بل تأخذ العلاقة أبعادًا جديدة أكثر تشابكًا في مسألة الخمس أو ما يعرف بسهم الإمام.

وقد استقر في الممارسات الشيعية أن الفقهاء ينوبون عن الإمام الغائب في جمع خمس أربابهم كزكاة تحصل طواعية من المقلدين، كل للمرجع الذي يقلده، ويتم الإنفاق عن طريقها على المدارس الدينية، وطلابها، وكذلك حاجات المؤمنين عامة. وهذا المورد الماليّ الذي توافر للمؤسسة الدينية الشيعية بعيدًا عن سيطرة الدولة ورقابتها، وهذا أولًا- مَكَّنَ العلماء من القيام بالدور المنوط بهم لقيادة الجماهير في غيبة الإمام، وثانيًا- أعطاهم مساحة كبيرة للحركة المستقلة عن الدولة وفي مواجهتها أحيانًا، وثالثًا- أوجد نوعًا من العلاقة العضوية بين العلماء والتجار في البازار الإيرانيّ بحكم أنهم أكبر مصدر للخمس.

واستمرت العلاقة بين الفقهاء والسلاطين تواجه مراحل صعود وهبوط تبعًا لقوة وضعف الدولة في مواجهة العلماء الذين استطاعوا توطيد مكانتهم بتأكيد ممارسات التقليد والتقية والخمس، ومع تزايد ضعف الدولة في مواجهة القوى الأجنبية بدأ يتزايد دور الفقهاء في حماية المجتمع، وتبلور دورهم بوضوح وذلك عن طريق ثلاث مواجهات مع القوى الغربية، والنظام الحاكم في إيران، وقضية امتيازات التبغ، والغزو الروسيّ لإيران، وموقفهم من الحركة الدستورية في أوائل القرن العشرين؛ فقد وقف الفقهاء إلى جانب المطالب الشعبية بإلغاء امتياز التبغ وأصدر الإمام الشيرازيّ فتوى تحريم تدخين التبغ وكان من أهم آثارها إلغاء هذا الامتياز.

ومن ناحية أخرى شكل العلماء أكبر قوى لمقاومة الغزو السوفيتيّ للأجزاء الشمالية في إيران، وعلى الرغم من فشلهم في إحباط مخططات الاتحاد السوفيتي في ضم بعض الأجزاء التي تعرف الآن بالجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتيّ، فإنه يظل للموقف دلالته في تأثير العلماء في الحركة الوطنية في إيران، وقد ظهر هذا الدور بوضوح أيضًا في الحركة الدستورية في بدايات القرن العشرين؛ إذ استطاع العلماء بالتحالف مع البازار وقوى الشعب فرض الدستور على الشاة القاجاريّ، وتحويل الحكم من ملكية مطلقة إلى نظام ملكيّ دستوريّ.

كما شكلت المواجهة مع الغرب دافعًا لدى الفقهاء الشيعة للبحث عن بدائل تحمي المجتمع المسلم من ضعف الدولة؛ ومن ثم ظهرت نظريات تسوغ تدخل الفقهاء في السياسية بل توليهم

الحكم بطريقة مباشرة، ومن أهم هذه الإسهامات هي إسهام الخومينيّ بتقديمه لنظرية ولاية الفقيه، ونظرية ولاية الفقيه كما قدمها الخمينيّ لم تكن المحاولة الفقهية الأولى في الفقه الشيعيّ؛ لتسويغتدخل الفقهاء في السياسة ولكن سبقتها محاولات أخرى –كما سبق أن ذكرنا–، يتفق العلماء والفقهاء على حاجة جمهور المؤمنين للقيادة في ظل غيبة الإمام المهديّ وهو ما يعرف باسم"الولاية" التي تنقسم إلى الولاية العامة، والولاية الخاصة، وكان من الثابت أن الولاية الخاصة هي مسئولية الفقهاء في ظل غيبة الإمام، ولكن يبدأ الاختلاف بينهم حول الولاية العامة، وهل يصبح من حق الفقهاء ممارستها في ظل غيبة الإمام أم لا؟.

وللنظرية دلالتها وتأثيرها في تبلور دور متمايز للعلماء الشيعة في المجتمع الإيرانيّ وهو ما يهمنا في هذا الإطار، ففكرة الفقيه أسهمت في إعطاء دور أكثر إيجابية للفقهاء الذين لم يعودوا مجرد حراس للدين، ولكن أصبحوا الفاعل الأساسيّ في الحياة السياسية للأفراد، فالفقهاء أصبحوا نوابًا للرسل في قيادة الجيوش وإدارة المجتمع والدفاع عن الأمة والقضاء بين الناس، وهم حجة الله على الناس في الأرض، كما أنهم بمقتضي هذه النظرية أصبحوا يمتلكون الولاية التشريعية التي تمكنهم من حق استخلاص تشريعات نيابة عن الإمام الغائب التي تؤثر في حياة الأفراد، وفي تلك الحدود فقد تطور دورهم من كونهم مراقبين للسلطة السياسية إلى اعتبارهم "حكامًا على الملوك"(٣).

وتطرح التجربة الشيعية في الفكر الإسلاميّ مفهومًا خاصًا للعلماء والفقهاء، فعلى الرغم من عدم تبلور رجال الدين بوصفهم طبقة خاصة تماثل المؤسسة المسيحية، فإنهم يمتلكون مقومات خاصة تميزهم عن العلماء في الفقه السنيّ، ومن أهم القسمات دورهم في الفتوى والتزاميتها بالنسب للمقلد، والدور الذي يقومون به في ظل غيبة الإمام الثاني عشر؛ إذ إنه جمع سهم الإمام(الخومينيّ) وإنفاقه في الشئون الدينية ورعاية المؤمنين، وكذلك قدمت فكرة ولاية الفقيه سواء أكان بالشكل الذي عرضه الخومينيّ، أم كان بالاجتهادات السابقة عليه؛ ودور الفقهاء في الفكر الشيعيّ يتجاوز بكثير الدور الذي يقوم به الفقهاء في الفكر السنيّ؛ إذ إنه يمكننا القول: إن التجربة

الإيرانية بالشكل الذي حدثت عليه في عام ١٩٧٩م، والتداعيات السياسية التي ترتبت عليها لايمكن أن تتكرر بهذا الشكل في أية دولة سنية للاختلاف البين في دور الفقهاء في التجربتين(٤).

أولًا- الثورة الإسلامية الإيرانية:

يعد آية الله العظمى روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخمينيّ (١٩٠٢م-١٩٨٩م) رمز الثورة الإيرانية فهو قائدها البارز سواء أعلى المستوى الفكريّ أم السياسيّ، وفي تحليل أفكاره ونقدها لابد من التعرض إلى عناصر كريزميته وصفاته الشخصية التي جعلت منه رمزًا شعبيًا خاصة ولاسيما أن من محللى الثورة الإيرانية يؤكدون أن الإيمان والثقة في شخص الخمينيّ نفسه توضع فوق أية برامج أو أفكار(٥)، ولقد أسهمت عوامل عدة في ذلك من أهمها: تبنية لغة شعبية وأسلوب دعائيّ في توجهه للشعب بالتخاطب فهو يتحدث لغة الرجل العاديّ فهاجم أحيانًا الأغنياء والنخبة والمثقفين لمزيد من كسب الجماهير ولاسيما أنه يوجه خطابه أساسًا للمستضعفين "كسادة جدد للمجتمع وكحماة للإيمان والعقيدة الإسلامية"، وكان يتمتع ببراعة فائقة في استخدام الكلمات القرآنية مثل: طواغيت، ومستكبرين، ومستضعفين مع استفادته من ظاهرة التجمع في المناسبات الدينية الشيعية(٦).

لقد مر فكر الخمينيّ بمرحلتين ففي المرحلة الأولى لم يتجه إلى إلغاء شرعية نظام الشاه رضا بهلوي بل بدأ نقده للنظام يشتد ويزيد حتى ذهب الخمينيّ إلى أن حكم الشاه هو غير إسلاميّ وغير شرعيّ، فطرح في المرحلة اللاحقة البديل الشرعيّ الإسلاميّ ممثلًا في نظرية ولاية الفقيه؛ إذ وضع في هذه النظرية أنموذجًا للجكومة المثالية تتحقق من خلالها حركة بدأها فلقد سعى إلى إنهاء أية إزدواجية ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية(٧)، واتسم منهجه الثوريّ بأنه منهج انقلابيّ؛ إذ إن تغيير المجتمعات الإسلامية ممكن فقط بعد قلب أنظمة الحكم في الدولة الإسلامية الحالية وتغيير السلطة السياسية بها.

كما أسس الخومينيّ مشروعه الثوريّ ليس فقط على عمومية ولاية الفقيه في كل مجالات الحياة ولكن أسسه على مبدأ الأمر بالمعروف والنهيّ عن المنكر؛ إذ حدد ثلاث مراتب له: أولها- الإنكار القلبيّ ويرى أنه يمكن الاقتصار على هذه المرتبة إذا تم التأثير المطلوب ورفع المنكر، وثانيها- الأمر والنهيّ لسانًا، وذلك بعد فشل المرتبة الأولى، ثم ثالثها- الأمر والنهي باليد، ويقتضي العمل بها في حالة التأكد من أن المطلوب تحقيقه لا يتحقق بالمرتبتين السابقتين وهكذا فإن درجات المعارضة ضد أنظمة الظلم والجور تبلغ الذروة حينما تصل لإعمال التغيير باليد أي إلى حد الثورة؛ إذ تصبح الثورة هنا ضرورة وواجبًا شرعيًا(٨).

ولقد مثلت فكرة ولاية الفقيه إحدى القضايا المهمة في الجدل حول التجربة السياسية الإيرانية في عهد الثورة، وقد أعلنت الثورة بسبب حالة الجمود داخل المجتمع الشيعيّ، ولكن هذه الثورة لم تظهر دفعة واحدة، بل تمت من خلال مرحلتين: أولهما- فتح باب الاجتهاد، وثانيهما- الثورة والخروج على بعض آثار فكرة التقية(٩)، كما أن هذه الفكرة في ظل إفرازاتها التطبيقية في تجربة عهد الثورة الإسلامية في إيران خلقت مجالات كثيرة للنقاش حول أبعادها وإشكالاتها السياسية، هل أصبحت ولاية الفقيه مطية لرجال الدين في مسعاهم لاحتكار السلطة، وفرض شرعية حكمهم اعتمادًا على ما يدعونه من تفويض إلهي؛ ومن ثم: حرمان الجمهور من ممارسة السلطة أو التحكم في مصير حركتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟ وقد برز من خلال هذا الجدل في إيران منهجان مختلفان، وهما:

الأول: منهج يؤيد بشدة ولاية الفقيه ويرى أنها ولاية تقترب من إرادة ولاية الإمام الغائب وتحضر المجتمع والدولة لعودته المنتظرة وهي لذلك تتمتع بقدسية دينية جليلة خاصة، ولا تجب معارضة نظامها وليس هناك حرية للأمة في محاسبة ولي الأمر (الفقيه) والخروج عليه أو محاولة عزله أو حتى دور في اختياره(١٠)، ويمثل هذا الاتجاه مرتضى مطهري وحسين منتظري ونكتفي هنا بعرض رأي مرتضى مطهريّ (١٩٢٠م- ١٩٧٩م) إذ يرى مطهري أن الرشد هو القدرة على الإدارة والقيادة، وموضوع الرشد هو قيادة الآخرين، ويفرق بين الولاية التكوينية للرسول والأئمة

المعصومين، وبين الولاية الاعتبارية للفقهاء، ويؤكد مطهري أن القيادة والزعامة الاجتماعية والسياسية كانت للرسول صلى الله عليه وسلم، ومن بعده للأئمة المعصومين، لما لهم من ولاية تكوينية خاصة ولهذا كانت لهم ولاية كلية إلهية، أما ولاية الفقهاء فهي ولاية تصرف وولاية معنوية (اعتبارية)، وعند القول (ولي أمر المسلمين) نقصد ولاية معنوية وليست ولاية إلهية.

ويرى مطهريّ الإمامة بمفهومها الروحيّ والعقديّ العميق الذي يختلف عن مفهوم القيادة السياسية، كما يؤكد أن المرجعية الدينية أعلى من الحاكم السياسي؛ ومن ثم فإن المرتبة الأعلى تضم المرتبة الأقل، ويكون الإمام هو الحاكم كما هو الحال في الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم والإمام علي–على حد زعمهم–، كما يرى أن من النكبات التي أصابت المسلمين هي فصل الدين عن السياسة.

الثاني: وهم الفقهاء المتحفظون على نظرية ولاية الفقيه المطلقة بشروط، ويمثل هذا الاتجاه كلبايكانيّ، والخوئيّ ونكتفي هنا بعرض رأي كلبايكانيّ (١٨٩٥م– ١٩٩٦م) الذي تبلورت وجهة نظره حول نظرية ولاية الفقيه في بحوثه المسماة "الهداية لمن له الولاية" والتي كان يلقيها على طلاب درسه في مدينة قُم، ويحدد للفقيه ثلاثة مناصب:

الإفتاء (بيان الأحكام الشرعية).

القضاء (رفع الخصومة والحكم طبقًا للشرع).

الولاية (ولاية أمور المسلمين).

ويميز كلبايكاني الفرق بين ولاية الفقيه المعصوم، وولاية الفقيه غير المعصومين، ويؤكد وجوب طاعة الفقيه المعصوم؛ إذ إن أمرهم واجب الطاعة المطلقة في حق الرعية، وليس الفقيه غير المعصوم بل يؤكد أن قول الإمام "جعلته عليكم حاكمًا"، أنه يقصد بها القضاء والحكم في قضية ما أو شأن معين، وليست ولاية مطلقة، ويعني الفقيه غير المعصوم الجامع للشروط (حاكمًا وليس وليًا)؛ مما يؤدي إلى جواز الأخذ منه والرد عليه.

ومما لا شك فيه أن كلبايكاني لا يرى بولاية الفقيه المطلقة إذ يبدأ حديثه عن ولاية الفقيه فيقول: "إنه ليس للفقيه ولاية تامة مطلقة، بحيث أنه يتصرف في أموال الرعية، وأيضًا لا يوجب على الناس إطاعته في كل ما يأمر وينهي مطلقًا"، كما يؤكد صعوبة الحسم في هذه القضية (ولاية الفقيه العامة)، وكل ما يقوم به هو أو أحد من العلماء ما هو إلا اجتهادات في عصر الغيبة تخطيء وتصيب(١١).

الثالث: يناهض بقوة ولاية الفقيه ويعدها مرادفًا للاستبداد والديكتاتورية وفساد الحكم واحتكار السلطة بيد رجال الدين ويراها أنصار هذا المنهج بمنزلة عودة إلى عهود الظلام؛ إذ كانت تسيطر الكنيسة في العصور الوسطى على مجتمعات الغرب(١٢)، ويمثل هذا الاتجاه طباطبائي، وشريعتمداري، ونكتفي هنا بعرض رأي طباطبائيّ (١٨٩٢م- ١٩٣٥م) الذي يعد من أكبر المعارضين لنظرية ولاية الفقيه والرافضين لها برمتها وقد دفع ثمن رفضه بأن ظل سبعة عشر عامًا رهن الإقامة الجبرية في منزله، حتى عهد الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧م، حين قام بإلغاء الإقامة الجبرية عنه، وقد عارض طباطبائي صلاحيات الولي الفقيه التي تجعله في مرتبة الرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة المعصومين الذين من الله –تعالى– عليهم بولاية تكوينية خاصة لا يرقى لها أي إنسان، ويؤكد أن الروايات المنقولة حول ما يتعلق بصلاحيات ولاية الفقيه ولاسيما مقبولة عمر بن حنظلة (قد جعلته عليكم حاكمًا)، ومشهورة أبي خديجة (قد جعلته عليكم قاضيًا)، إنما تنحصر في بيان الوظيفة الدينية للعلماء فقط، فيرى أن لفظ حاكم الذي جاء في مقبولة ابن حنظلة تشير إلى الحكم بين الناس فيما يختص بالفصل بين المنازعات والفتوى وليس حاكمًا بمعنى سلطان أو أمير أو الولاية العامة في سائر الأمور، ويرى أن ربط الحكومة الإسلامية بولاية الفقيه ربط خطأ، كما يرى أن وظائف الفقيه في النصح والإرشاد والقضاء بين الناس وأن ولاية الفقيه ليست من ضرورات الحكومة الإسلامية(١٣).

إن من أهم ما يميز الثورة الإيرانية عن غيرها من التجارب الثورية هو أنها تضرب بجذورها في الماضي، في حين أن بقية الثورات تقوم مبادؤها على فكرة إنكار الماضي، وبعبارة أخرى تتأسس

الثورة الإسلامية على ميراث إسلاميّ واضح عملت على إحيائه وتجديد عناصره؛ لخدمة الهدف الثوريّ التام، فالثقافة الشيعية تمتاز بظهور" الأسطورة"، أو" الملحمة" التي تتضح أبعادها في عملية الاتصال بالجماهير، ومن المسلم به أن كل نظام سياسيّ يرتكز على منظومة من التصورات أو الأفكار التي لها وظيفة سياسية مهمة، ولكن آثارها وكثافتها تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لآخرى داخل المجتمع نفسه بالإضافة إلى أن هذه التصورات يمكن أن تتحول بسهولة مع الدولة أو ضدها وتقود إلى العنف الذي يتدخل إما لمائدة السلطة وإما لإعادة تأسيسها أو تغيرها(١٤).

هذا كله على خلاف ما تم إحياؤها لمفاهيم أخرى واستخدامها بوصفها مصادر لأيديولوجيا بديلة، علمًا أن الأيديولوجية هي مجموعة مباديء تنطوي على النظم السياسية والاقتصادية والأهداف الاجتماعية والقيم الأخلاقية التي ينتهجها حزب معين أو حكومة معينة أو يسعيان لتحقيقها وتنفيذها بالترغيب أوالإكراه أو بكليهما معًا، والسير على هداها فورًا أو في مستقبل قريب، وهي نسق إجمالي لتفسير العالم تاريخيًا وسياسيًا، وإن وظيفة الأيديولوجيا تعطي توجيهًا للنشاط الفردي والجماعيّ، فالأيديولوجيا هي كلمة واسعة الانتشار وأصبحت مصطلحًا عالميًا لكل اللغات، وأقرب تفسير لها هو كلمة مذهبية، وعلم أفكار أو مجموعة أفكار وعقائد ونظريات يدين بها عصر من العصور أو مجتمع ما(١٥).

إن صناعة التاريخ تتم تبعًا لتأثير كل من: عالم الأشخاص، وعالم الأفكار، وعالم الأشياء؛ إذ تتوافق في عمل مشترك تستقيّ صورته من نماذج أيديولوجية من عالم الأفكار، ويتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص ولذلك لابد من ظهور عالم رابع خاص "بشبكة العلاقات الاجتماعية" للربط بين تلك الأجزاء المختلفة؛ ليحقق لنا في المحصلة تطور المجتمع وحركته(١٦)، وفي ترجمة إسلامية لهذه النظرة فإن عملية التغيير لها بعدان، وهما: البعد الأول– الإلهيّ الربانيّ المختص بالمضمون والمحتوى أي جانب التشريعات والأحكام والمناهج التي تدعو إليها عملية التغيير، والبعد الثانيّ– بشريّ يمثل تجسيدًا بشريًا واقعيًا على

الساحة التاريخية وهم أناس تتحكم فيهم سنن التاريخ(١٧)، وقد تظهر الطرق العلمية والوسائل التي يمكن بها تغيير الوضع القائم وعلى الأيديولوجية هنا أن تقوم برسالتها بإبراز الأهداف المرغوب تحقيقها والخطط العملية والأسس التي يتم فيها تغيير ظروف المجتمع ليتقدم، فإن تملك الأيديولوجية هو أن تملك إيمانًا متيقظًا في كيفية تغيير الوضع القائم(١٨)، كما لها فاعلية ملاحظة في تعبئة الجماهير وشحن مشاعر الحشود وقد استخدمها الخومينيّ لإحياء مفهوم الشهادة، وما ارتبط بها من معاني التضحية والبطولة التي وجدت في حياة الحسين –رضى الله عنه– نبراسًا؛ لإيقاظ الجماهير وتعبئتهم سياسيًا.

وكان أول عمل أيديولوجيّ كفاحيّ لآيات الله هو قدرتهم على إبكاء تابعيهم، ولعل هذا يعد أحد أهم الأدوار التي قام بها رجال الدين، وتردد شعار(كل يوم عاشوراء)، (وكل يوم كربلاء)؛ ليوضح أهمية التمثيل والاقتداء بالإمام الحسين، فضلا عن استخدام ذلك في المجال السياسيّ؛ إذ احتل مفهوم الشهادة مكانًا رئيسًا، وهذا يُعدُّ إحياء للمفاهيم الثورية، والترابط بين رفض الواقع، والإيمان بقيم الشهيد ومثالياته؛ وهذه جعلت السلوك الشيعيّ يتسم في بعض اللحظات التاريخية بالطابع الكفاحيّ العسكريّ؛ ولاسيما في ظل ارتباط مفهوم الشهادة بنظرة الشيعة لأنفسهم بوصفهم مضطهدين ومظلومين، وتحولت أسطورة الحسين من مجرد انتظار للدور الفرديّ إلى التمثيل والاقتداء بالحسين فعليًا، ولقد لوحظ أن الثورات الكبرى تسبقها حالة من الشعور بالقهر والظلم وكانت الاستجابة الملائمة لهذا القهر هي تمجيد الشهادة.

ويعد إعلان الجهاد أيضًا أحد أهم المفاهيم الدينية التي تحولت إلى أسلحة ثورية، فإعلان الجهاد ضد السلطة، وتكفير هذه الأخيرة–وهو ما ظهر بعد إلغاء الخوميني للتقية–مكن آيات الله من الهيمنة والسيطرة على العملية الثورية، فمثلًا مبدأ غياب الإمام طوع من قبل كل من الخومينيّ وشريعتيّ؛ إذ إنه أصبح مبدأ حركيًا وليس سكونيًا فبالاقتداء بفترة خلافة عليّ –رضي الله عنه– بوصفه أنموذجًا وقدوة خرجت حركة الفقهاء في بداية القرن العشرين بالمناداة بأهمية الحكم

الدستوريّ، وبنفس المنطق خرج الخومينيّ بضرورة "الثيوقراطية" في الحكم الإسلاميّ وفيها يؤدي الفقيه دورًا أساسيًا، وذلك عن طريق الاقتداء بنفس الأنموذج(١٩).

وقد اكتسبت الثورة الإيرانية صفتها الإسلامية من ثلاثة مصادر أولها– القيادة الدينية المتمثلة في الخومينيّ، وثانيها– تسييس جماعة فقهاء الشيعة، وثالثًا– تأسيس دولة ثيوقراطية، أوبمعنى أدق: دولة يلعب الدين دورًا محوريًا في هيكلة مؤسساتها، وتحديد سياساتها، وهذه العناصر ارتبطت بدرجات متفاوته بالتجديد الفكريّ الشيعيّ الذي قاده بعض العلماء، مثل: الخوميني، وشريعتي، وبني صدر.

ويمكن إرجاع بداية التجديد الشيعيّ إلى انتصار اتجاه(الأصوليين) أمام(الإخباريين) علمًا أنالشيعة الإمامية تنقسم من حيث الأصول واستنباط الأحكام إلى قسمَين أساسيَين وهما:

أ. الإخباريون: يسمون أهل الحديث أو أهل الأخبار، وهم لا يؤمنون إلا بما ورد في القرآن الكريم، والسنة بالمفهوم الشيعيّ الإمامي الاثني عشريّ، وما ورد في كتبهم المعتبرة، المنسوبة إلى أئمتهم بزعمهم، ولا يرون جواز الاجتهاد؛ لقطعية كل ما في مصادرهم وفي اعتقادهم، وهم الذين تمسكوا بظواهر الحديثفهم يتمسكون بالنصوص تمسكًا حرفيًا ولا يتعدونها إلى غيرها، فلا قيمة عندهم للاجتهاد ولا للإجماع ولا يرون أدلة شرعية إلا الكتاب والسنة فقط.

ب. الأصوليون: يسمون بالمجتهدون، لكونهم عالمين بتمام الأقسام من الأخبار من الصحيح، والموثق، والحسن، والضعيف، فهم من حرروا الأصول من قطع النظر عن الأخبار،وهم الذين جعلوا الإجماع والعقل من الأدلة الشرعية؛ ولذلك فتحوا باب الاجتهاد وأوجبوه على كل مكلف إما عينًا وإما كفاية(٢٠).

ونجد أن الإخباريين الذين عارضوا توسيع صلاحيات المرجعية واختصاصاتهاعكس الاتجاه الثانيالذي يمثله الأصوليون الذي يرون أنه في ظل غيبة الإمام يمكن للمجتهد أن يمارس مبدأ الاجتهاد وليس مقيدًا بفكرة أن التقليد إنما يكون لأحكام الأئمة، كما يؤكد الإخباريون الذين يعتقدون أنه في ظل غيبة الإمام لا يمكن للفقيه أن يمارس الاجتهاد؛ ولهذا أيد الكثير من المنظرين مقولة

إن الثورة الإيرانية بشكلها الخاص لم تكن لتظهر من دون انتصار الأصوليين –مع نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر– فمع هذا الانتصار ظهرت طبقة قوية من المجتهدين الذين اقتنعوا بضرورة تطبيق القانون الإسلاميّ، ولقد أفرز الاتجاه الأصوليّ توجهين فرعيين:

الأول– يرى استحالة التطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية في ظل غيبة الإمام، ومع ذلك يدعو إلى المشاركة في الحياة السياسية بالقدر الذي يضعف من شرعية النظام القائم إلى أقل مستوى، فأقصى ما يمكن عمله هو مجرد التبكير بلوازم القانون الإسلاميّ وضروراته.

الثاني– يدعو إلى توسيع الممارسة إلى حد أن يقيم الفقهاء دولة إسلامية من دون انتظار لعودة الإمام الغائب، وهذا الخط هو الذي لايؤمن بفصل الدين عن السياسة ولا يقبل الخضوع إلا لسلطة الشرع، ويؤمن بالاجتهاد للتعامل مع الواقع المعاصر، وتقوم الحركة–عند هذا الخط–على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع الإيمان بضرورة الكفاح ضد الحكام الذين لا يقبلون تطبيق المنهج الإسلاميّ(٢١).

وبنجاح الثورة وبسبب موقع الخومينيّ بوصفه أعلى مرجعية دينية، فإن ذلك يجعل البعد المذهبيّ محوريًا في تلك السياسة التي حدد الدستور الإيرانيّ ملامحها العامة، وولاية الفقيه بوصفها فكرة طبقها الإمام الخومينيّ وأسس بواسطتها ثورته ليكون أول مرشد أعلى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتبين رؤية الخومينيّ لولاية الفقيه أربع حقائق مهمة،وهي:

انتقاده المؤسسة الملكية لعدائها للإسلام ونموذج النبيّ وإنها المصدر لكل معاناة الإيرانيين على مدى التاريخ.

تقديمه نموذج الدولة الإسلامية المستندة إلى القرآن ونموذج المجتمع الإسلاميّ الذي حكمه النبيّ في القرن السابع، ولكن ليس بوصفها أنموذجًا مثاليًا إلا في بعض الملامح وبشكل عمليّ للحكم يمكن إدراكه خلال حياة الجيل الحاليّ.

مطالبته رجال الدين في أن يكونوا نوابًا عن النبيّ في قيادة المجتمع، ووضعه مؤهلين أساسيين لذلك في ولاية الفقيه وهما العدالة والمعرفة بالقانون الإسلاميّ.

وصفه ولاية الفقيه بأنها ملزمة لكل المؤمنين بالعمل الجديّ للإطاحة بكل الدول غير الإسلامية(٢٢).

ثانيًا- دستور نظام ولاية الفقيه:

إن إقرار الدستور يعد أهم خطوة اتخذها الخوميني على اعتبار أنه يضع أسس الملامح العامة للنظام، وعليه فقد انتخب "مجلس الخبراء" في ٣سبتمبر ١٩٧٩م، والذي تولى إعداد صيغة الدستور التي طرحت للاستفتاء العام في ١٥نوفمبر ١٩٧٩م، وبالرغم من أهمية هذه الخطوة إلا أن هناك فئات وقوى متعددة أعترضت على طريقة إعداد الدستور؛ إذ مثل مجلس الخبراء فئة واحدة فقط من فئات المجتمع الإيرانيّ، وهي فئة رجال الدين، مما أدى بفئات مثل فدائيّ الشعب ومجاهديّ الشعب، وعدد من الأحزاب الأخرى، وأيضًا القليل من رجال الدين إلى الدعوة إلى قيام "جمعية تأسيسية" منتخبة ممثلة لجميع الاتجاهات بوضع الدستور حتى لا ينفرد به رجال الدين عن طريق مجلس الخبراء، وهو الإجراء المتبع والمتفق عليه في أغلب بلدان العالم عند وضع الدستور(٢٣).

ولكي نعرف خط النظام الحاكم في إيران ومدى علاقته بفكرة ولاية الفقيه ومدى تطبيقه لها، فمن البديهيّ أن نبدأ من الدستور الذي وضعه علماء النظام للجمهورية الإسلامية في إيران؛ لأن هذا الدستور هو أول وثيقة رسمية معلنة صدرت من جانب النظام حول شكل الحكم، وقد تصدق على هذا الدستور من قبل أكثر من ثلثي نواب المجلس المكلف بالمراجعة النهائية للدستور بعد أن طرحت مسودته للمناقشة بين العلماء والمسئولين وعموم الجمهور الإيرانيّ.

وبعد مرور عشرة أعوام على قيام الثورة الإيرانية في إيران، كان هناك ضرورة لإدخال بعض الإصلاحات على مواد الدستور؛ وسعيًا إلى إيجاد آلية لتسوية الخلافات بين جناحيّ السلطة التشريعية، ولتحديد شروط المرشد وصلاحياته واسُتفْتى عليه في ٢٨يوليو ١٩٨٩م(٢٤).

ويتكون الدستور الإيرانيّ من اثني عشر فصلًا تضم مائة وسبعين مادة، وقد تضمنت المواد: الثانية، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والسابعة بعد المائة، والتاسعة بعد المائة، المباني الفقهية للنظام ويمكن تلخيصها في الآتي:

إن نظام الجمهورية الإسلامية نظام يقوم على أساس الإيمان بالله الواحد، فالحكم له والتشريع به، والتسليم لأمره، ثم الوحي الإلهيّ ودوره الأساسيّ في بيان القوانين، وإن الدستور الإيرانيّ أخذ كثيرًا من مبانيه الفقهية عن نظرية ولاية الفقيه فقد حرص على تثبيت الدعائم الدينية للنظام، والتي هى في معظمها شركة بين جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وهى التوحيد والعمل الإلهي والنبوة، فيما عدا أصلًا واحدًا يتعلق بالأمانة والزعامة؛ أي الاعتقاد بحق الحكم للإمام عليّ بن أبي طالب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتدرج الإمامة في اثني عشر إمامًا من نسله، ثم تاتي الزعامة في فترة غيبة الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، وتكون الزعامة للفقيه العادل المتقي العالم بالزمان والشجاع المدبر الذي يعرفه أكثر الناس، ويعترفون بزعماته.

وتتلخص الشروط العامة الواجب توافرها في الزعيم في شرطين أساسيين،وهما:الصلاحية العلمية والعدل، فضلًا عن التقوي اللازمة للإفتاء، والبصيرة السياسية والاجتماعية، والشجاعة والكفاءة والقدرة، كما أن الدستور الإيرانيّ بعد الثورة نص على ولاية الفقيه واختار له لقب الزعيم بدلًا من الولى أو الحاكم؛إذ ورد في المادة الخامسة:(في غيبة حضرة ولى العصر ولاية الأمر والإمامة في جمهورية إيران الإسلامية مسئولية فقيه عادل متق عارف بالعصر شجاع مدير مدبر تعترف بزعامته أغلبية الناس وتقبله، وفي حالة عدم وجود فقيه له مثل هذه الأغلبية تكون الزعامة مسئولية زعيم أو مجلس مكون من فقهاء يتمتعون بالشروط المشار إليها، وهذه الشروط منصوص عليها في المادة السابعة بعد المائة من الدستور الإيرانيّ.

كما أن علماء النظام الإيرانيّ أضافوا على مبدأ ولاية الفقيه شرط اعتراف أغلبية الناس بزعامته، وهذا الشرط لم يرد في نظرية الخوميني على أساس أن الفقيه المستوفي للشروط ملزم قبوله كزعيم أو ولي أمر بالضرورة على المسلمين؛ لأن عملية التفضيل بين الفقهاء ليست واردة؛

لأن وجود من يرجع منهم لا ينفي صلاحية الآخرين ويبدو أن الخمينيّ وعدد من فقهاء النظام الإيرانيّ لم يوافقوا في البداية على هذه الإضافة ولكنهم عادوا ورضخوا لسببين، وهما: الأول– أن الخمينيّ قد توافرت له الجماهير المطلوبة وهذه الإضافة ليست عائقًا أمام توليه الزعامة، والثاني– هو السياسة الإيرانية فضلًا عن الحفاظ على الشكل الديمقراطيّ.

إن كل فقهاء الشيعة ممن كتبوا حول ولاية الفقيه لم يذكروا شيئًا عن الدور الجماهيريّ بل إن بعضهم لم يشترط صفة العدل في الفقيه بوصفها صفةً ملزمة لتولية الحكم ومنهم آية الله حسين على منتظري الذي انتخب في وقت من الأوقات نائبًا للخمينيّ؛ إذ إنه يرى ضرورة وجود الولى الفقيه في الظروف القهرية ولوكان ظالمًا معللًا ذلك بأن الفتنة والفوضى أخطر على المسلمين من الحكومة الظالمة، لقد واجهت قضية الزعامة الثورة الإيرانية منذ قيامها فكان تعدد الزعامات من بين الأشياء التي كانت تهدد الثورة بالفشل.

استطاع الخمينيّ أن يعمق في نفسه صورة الزعيم ونجح في جعل فكرة ولاية الفقيه أساسًا لنظام الحكم في إيران فيما جاهد تلامذته لتكون الزعامة دائمة فيهم من بعده، وإن فقهاء النظام قد منحوا لقب الإمام للخمينيّ فضلًا عن لقب الزعامة، وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعيّ؛ لأن الإمامة عند الشيعة تعني الأئمة من آل البيت، ولقد أكدت مقدمة الدستور أيضًا على زعامة علماء الدين، ومن منطلق استمرار زعامة علماء الدين، ولا سيما الإيرانيون تجربة تعيين خليفة للولي الفقيه، ولكنها فشلت؛ إذ أمر الخميني نفسه بإقصاء نائبه منتظري عن هذا المنصب تحت دعوى خروجه عن خط الخمينيّ، نعتقد أن السبب الرئيس في عزل الخمينيّ له هو خوف الخمينيّ من ارتباط هذه المسألة بمسألة ولاية العهد التي رفضها في نظريته واعدها نظامًا غير إسلاميّ.

ولم يمض وقت طويل حتى شهدنا فشل تجربة اختيار نائب للزعيم أو بمعنى أوضح نائب للوليّ الفقيه؛ إذ إنه سرعان ما أصدر الخمينيّ أمرًا بعزل منتظري عن منصبه بعد أن كان له الكثير من الاتهامات التى تسوغ إقدامه على عزله والتي تؤكد تقصيره في واجبه وابتعاده عن الخط السياسيّ للنظام ونظرًا لأن الخميني كان قد قبل تعيينه من قبل مجلس الخبراء وبإلحاح من

رفنسجاني على مضض فقد وجد الفرصة التي تتيح له التخلص منه؛ إذ صوره في صورة المتساهل في تحقيق أهداف النظام، والتساهل من الأشياء التي حذر منها الإمام عليّ بن أبي طالب مما يجعله يفقد إحدى مقومات الفقيه.

ولقد أدى عزل الخوميني للمنتظري من منصبه بوصفه نائبًا للوليّ الفقيه إلى أن ينصرف مجلس الخبراء عن تعيينه زعيمًا بعد وفاة الخومينيّ، واختار عليّ خامنئيّ الذي يصغره بكثير لا لسبب إلا لأنه متمسك بخط ولاية الفقيه الذي حدده الخوميني، وكان يحتل مرتبة حجة الإسلام(٢٥).

اختص الدستور الإيرانيّ المرشد الأعلى للثورة بمكانة مهمة بوصفه السلطة العليا في البلاد، وله دور مهم في تصميم وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية، بوصفها ضمن مجمل سياسات الدولة التي يشرف على توجيهها؛ وإن ولاية الفقيه والأسس الفلسفية التي تستند إليها فكرة الحاكمية تؤديان إلى توسيع حدود سلطة المرشد ونطاقها في السياسة الخارجية، بمعنى أن مفهوم السلطة لا يتقيد بقيود دستورية أو قانونية، وقد أظهرت خطب الخومينيّ بأن سلطة الولي الفقيه لاحدود لها، وأن الدستور لا يحدد صلاحيته ولا يقيد سلطته أو يضبطها، بل إن المرشد فوق الدستور، يحذف أو يجمد أو حتى يسقط ما يشاء من مواده ومبادئه وفق ما يراه(٢٦).

وكانت وظائف القائد وصلاحياته تتمثل في: تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، والقيادة العامة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام، وحل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، وإمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب وعزله بعد صدور حكم المحكمة العليا، ونصب وعزل وقبول استقالة كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور وأعلى مسئول في السلطة القضائية ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ورئيس أركان القيادة المشتركة.

وعلى صعيد السياسة الداخلية فقد أصبحت جميع مؤسسات الدولة تتفرع عن الإمام الخومينيّ لتعود إليه ثانية في حلقة مغلقة يشكل الفقيه مركزها، وبعد وفاته أصبح ما يميز تلك المرحلة هو

تقسيم السلطة بين مرشد الثورة خامنئيّ والرئيس السابق للبرلمان رفسنجانيّ وبعد تحالفهما دأب خامنئيّ على تقوية منصب الفقيه عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين وعين ممثلين يتبعونه شخصيًا، ويرفعون إليه التقارير حول بعض القضايا الدولية، وعند تولي الرئيس محمد خاتميّ السلطة حرص المرشد الأعلى على إعلان تأييده له وتذكيره بمصدر شرعية النظام وقاعدته الأساسية وهي ولاية الفقيه(٢٧).

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد أصبحت مهاجمة معارضي الثورة سواء أمن الداخل أم من الخارج من أساليب الحفاظ على صلاح المجتمع (التطهير)، وكان هذا الأسلوب من الأشياء التي تدعم بقاء النظام متماسكًا ومحتفظًا بهويته الجديدة، والمهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجيّ يسهل تشخيصه بحيث يصبح منبعًا لكل الشرور ومواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء، فالغرب لدى الخومينيّ تمثله الولايات المتحدة وهواستعماريّ بطبعه ومعاد للإسلام ولحركة الإحياء الإسلاميّ، وقد عدها الشيطان الأكبر وسبب كل المصائب التي حاقت بالأمة هي وإسرائيل، كما إن السوفييت أسوأ منهما معًا.

ويوضح خامنئيّ إن الذي يغضب أمريكا هو عدم فصل الدين عن السياسة وتأسيس الجمهورية الإسلامية على قاعدة إسلامية، وأن الاستقلال السياسيّ لهذا النظام يعني عدم الاستسلام للغطرسة التي دأبت عليها القوى الكبرى، والتصريح بموقف الجمهورية الإسلامية الواضح حيال قضية فلسطين والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيونيّ وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينين أنفسهم يعيش في ظلها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين، وأيضًا تقديم الدعم المعنويّ والسياسيّ لكل الحركات الإسلامية وشجب الضغوط التي تمارس ضد المسلمين في كل بقاع العالم، والدفاع عن عزة الإسلام والقرآن وكرامة الرسول الأعظم؛ ومن ثم جاءت أهمية دور المرشد الأعلى(٢٨).

ثالثًا– أثر النسق المذهبيّ أو المذهبية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية:

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية منذ وصول الخومينيّ إلى السلطة في ١٩٧٩م تحولات مهمة، كان الأبرز منها الدور المستجد والمؤثر للقيادات الدينية في تحديد توجهات السياسة

الخارجية الإيرانية، وإعادة توجيهها بما ينسجم مع تصورات القيادة الجديدة ورؤيتها للعالم التي كانت قائمة على القناعة بنصرة المستضعفين ضد الاستكبار، وبأهمية تصدير المذهب الشيعيّ، الذي عده بعضهم متماشيًا مع النزعة القومية الفارسية الصفوية المعادية لجيرانها العرب السنة، وهو ما جسدته السياسات الإيرانية في المنطقة العربية منذ تلك الفترة، التي شكلتها النزعة المذهبية في أغلب حالاتها(٢٩).

كما أن دراسة البعد الدينيّ وتحليله في السياسة الخارجية يضعه كثير من الباحثين ضمن دائرة تأثير الأنساق العقدية على السياسة الخارجية للدول، وأن تلك الأنساق العقدية يمكن أن تكون مستمدة من أيديولوجيا دولة ما أو من عقائد شعبها، وكثيرًا ما أدرج الاهتمام بتأثير البعد الدينيّ ضمن البعد القيميّ، فالدين يشكل أحد روافد النسق العقديّ لأي بلد، ومن ثم يصبح للدين تأثير مباشر على صناعة التصورات.

ويضطلع النسق العقديّ أوالمذهبيّ للقائد السياسيّ بوظيفتين مهمتين، وهما: الأولى– هي مساعدته على استيعاب المعلومات الآتية من البيئة، والثانية– فهي أن النسق العقديّ يقدم إلى القائد السياسيّ منهجًا لاتخاذ القرار، كما أن النسق المذهبيّ للدولة يستطيع التأثير على تصور الدولة لما يحدث في النسق الدوليّ(٣٠)، وهناك حالتين تؤثر فيهما الأنساق المذهبية الوطنية تأثيرًا كبيرًا في صياغة خيارات السياسة الخارجية، وهما: أولًا– أنها تبرز في أثناء الثورات، وثانيًا– فهي حالة النظم التي تركز فيها سلطة اتخاذ القرار في يد مجموعة قليلة من الأفراد، ولاسيما كانت تلك المجموعة تعتنق أيديولوجيا ثورية(٣١)، وهذا المحدد المذهبيّ هو ما اعتمدت عليه السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن ليس هو فقط فهناك تداخل بين مختلف الأبعاد في السياسة الخارجية، وكثيرًا ما يوظف البعد المذهبيّ لخدمة المصالح الأخرى للدولة.

ويمثل المحدد المذهبيّ دورًا مهمًا في رسم وتوجيه السياسة الخارجية تجاه محيطها القريب أو ما يسمى الدائرة الإسلامية ثم محيطها البعيد، وقد وظفت الجمهورية الإسلامية فكرة ولاية الفقيه في بناء سلطتين متوازيتين في حكم البلاد، واستنسخت إرث الدولة الصفوية فكريًا ومؤسسيًا، ممثلة في

سلطة (الثورة أو الأيديولوجيا)، وسلطة (الدولة أو السياسة)؛ إذ تأتي في القمة سلطة الثورة الدينية في منصب المرشد الدينيّ الأعلى، وبعدها سلطة الدولة المدنية في منصب رئيس الجمهورية، وعلى هذه القاعدة تجيد إيران الانتقال بين الدينيّ "الثورة" والسياسيّ "الدولة" واضعه المصالح المذهبية فوق كل اعتبار(٣٢).

وبدأت فكرة تصدير الثورة ويعني مفهوم تصدير الثورة أي تصدير النموذج الإيرانيّ ممثلًا في المذهب الشيعيّ خارج حدود الدولة الإيرانية، ولاسيما في حدود ما يسمى الدائرة الإسلامية، التي رأت إيران أنها المستهدفة بنشر المذهب الشيعيّ؛ لأن إيران تعتقد بأن ثورتها هي تجسيد للدولة الإسلامية التي طال انتظارها، كما أنها ترى نفسها أنموذجًا للمسلمين، ومثلًا للإسلام ولابد لها من قيادة العالم الإسلاميّ(٣٣).

وقد كان منطق الثورة الذي استندت إليه السياسة الخارجية الإيرانية منذ نجاح ثورة الخومينيّ المحرك الرئيس لمحاولةنشر مشروعها الإقليميّ التوسعيّ ذي البعد الطائفيّ واستثمرت إيران كثيرًا من مواردها وأموال الشعب الإيرانيّ في إنشاء أذرع أيديولوجية لها في كثير من الدول تأتمر بأمر قادة الحرس الثوريّ الإيرانيّ(٣٤)، وكان مشروع تصدير الثورة محوريًا بالنسبة إلى منظري الثورة الإيرانية جسده التدخل المباشر وغير المباشر في عدد من الدول (لبنان، والجزائر، ومصر، وتونس، وأفغانستان، والسودان، والبوسنة)، بمعنى أن الثورة الإسلامية وأكثر من فضائها الشيعيّ تمددت في كل العالم الإسلاميّ(٣٥).

وعلى الرغم من إدعاء بعضهم تراجع موقعها في سلم أولويات تلك السياسة منذ بداية عقد التسعينيات، وحتى بداية العشرية الجديدة من القرن الواحد والعشرين؛ بسبب حالة الحصار التي فرضت على النظام الإيرانيّ، وتداعيات الملف النوويّ الذي أصبح القضية المركزية الأولى في السياسة الإيرانية، فإن مسألة "تصدير الثورة" لا تغيب عن المشهد العام للسياسة الخارجية الإيرانية التي استعملت لأجلها الأداة العسكرية والدعم الماليّ وبدرجة أقل القوة اللينة (الإقناع والدبلوماسية)(٣٦).

وتعد إيران من الدول الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية والتي تتأثر بدورها بما يجري في هذه المنطقة من أحداث، ومع اندلاع موجات ثورات الربيع العربيّ أصبحت هناك ضرورة ملحة بالنسبة للإدارة الإيرانية تجاه إعادة طرح مفهوم الديمقراطية الدينية للشعوب الإسلامية(٣٧)، فقد تعاملت إيران مع هذه الثورات بوصفها صحوة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية وما هو إلا تصدير للثورة وباتت تحلم بمنطقة تخضع لحكم إسلاميّ(٣٨).

ومع اندلاع التظاهرات والاحتجاجات في سوريا وبروز أول المؤشرات على احتمال تصاعدها وتحولها إلى حرب أهلية أدركت إيران أن ما يجريّ في سوريا إنما يشكل تهديدًا خطيرًا لمصالحها في المنطقة ولاسيما لحلفاء طهران من الطائفة العلوية في دمشق فهي حريصة على حماية حلفائها في المنطقة من أجل مصالحها(٣٩)، ومع سقوط الرئيس التونسيّ وتصارع الثورة المصرية ضد نظام الرئيس مبارك، بدأ الموقف الإيرانيّ يتبلور ويتضح تأييده ودعمه للثورتين المصرية والتونسية، كما أنها أيدت الثورة اليمنية وأكدت أن الثورات هي بوادراليقظة الإسلامية، وأضفت عليها الطابع الأيديولوجيّ؛ إذ اتفقت جميع الأطراف الإيرانية على تأييد الثورات العربية منها: التيار الإصلاحيّ وتيار المحافظين(٤٠).

رابعًا- الدور الإقليمي ّالإيرانيّ وأبعاده:

إن سعيّ إيران في المنطقة ولعب دور قياديّ وفرض هيمنتها يعتبر من أهم الاستراتيجيات التي تعدها إيران هدف لتحقيق طموحها كمركز القيادة الإسلامية في العالم، وقيام الولي الفقيه الإيرانيّ بالإشراف على كل العالم الإسلاميّ وأهم أهداف الاستراتيجية الإيرانية هي الحفاظ على النظام الإسلاميّ أي نظام الولي الفقيه، وحماية إيران بوصفها أولوية قصوى(٤١)، ومن هنا جاءت الضرورة لتعريف بعض المصطلحات مثل:الدور، والقوى الإقليمية،والهيمنة الإقليمية.

أما الدور فقد نُقِلَ هذا المفهوم إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة بوصفه فاعلًا ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، وقد عُرف الدور بأنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانه، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أومكانة اجتماعية"(٤٢)،

ويُعرف أيضًا على أنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي لأية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء أكان في النظام الدوليّ أم كان في النظام الإقليميّ الفرعيّ"(٤٣).

ونظرية الدور من المنظور السياسيّ تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسيّ الدوليّ، ومن هنا نقول إن هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي: أولًا- مصادر الدور والتي تتخذها بوصفها متغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية، وثانيًا- تصور الدور وتتخذها بوصفها متغيرات وسيطة والتي تعني بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواء أكان إقليميًا أم كان دوليًا، أما ثالثًا- أداء الدور وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات والتي تعد متغيرات تابعة؛ إذ تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء(٤٤)، لذا فعلى الدولة حتى يكون دورها فاعلًا التعرف إلى طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلبًا أو إيجابًا على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور(٤٥).

ويعرف الإقليم بأنه:"مفهوم مكانيّ يحدده البعد الجغرافيّ، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافيّ، ويتوجه التنبية إلى كون الإقليم كيانًا ديناميًا متحركًا، فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دوليّ ثقافيّ واقتصاديّ وسياسيّ يستمر عبر الأزمنة"(٤٦)، أما النظام الإقليمي فهو: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر من دولتين أوأكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها، ولها روابط إثنية، ولغوية، وثقافية، واجتماعية، وتاريخية مشتركة، يسهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام"(٤٧)، كما أن القوى الإقليمية هي: "جزء من إقليم محدد، لها ذاتية خاصة، وتعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذًا واضحًا في كل الإقليم، استنادًا إلى منظورها الأيديولوجيّ، وتتمتع بتفوق عسكريّ وسكانيّ وأيديولوجيّ على غيرها"(٤٨).

وتمتلك القوة الإقليمية خصائص عدة منها: الإرادة والاستعداد والمطالبة بمكانة القوة الإقليمية؛ لأن الشرط المسبق للزعامة الإقليمية هو أن تشير أو تعبر الدولة الطامحة لتلك المكانة عن مطالبها بالزعامة (٤٩)، وأيضًا امتلاك المصادر المادية والمعنوية للقوة، فالمصادر المادية تَرَكَّز على القدرة العسكرية بوصفها عاملًا مفتاحيًا، لأن الواقعية الهجومية تشدد على أن القوة هي الهدف النهائيّ للسياسات العالمية، والمصادر الفكرية أو المعنوية تنافس العديد من المفسرين للعلاقات الدولية بخصوص القوة الفكرية أو المعنوية للدولة، فقد حاول بعضالأدبيات السياسية إدخال مفهوم السلطة الشرعية بوصفه مصدرًا معنويًا؛ لتمييزها عن الإكراه بوصفه أحد المصادر المادية للقوة، في السياق نفسه يصف بعضهم الآخر المصادر المعنوية للقوة بأبعادها الرمزية والنفسية والذاتية، ولكنهم يُركزون دائمًا على مصداقية الفاعل وشرعيته(٥٠).

أما أدوات القوى الإقليمية للدفاع عن مصالحها تتمثل في: الأدوات المادية ويصفها بعضهم باستعمال القوة الصلبة القائمة على الوسائل الاقتصادية والعسكرية المستخدمة للدفاع عن مصالح الدولة، والتي تتراوح من الحوافز الاقتصادية إلى غاية الإكراه العسكريّ(٥١)، وأدوات مؤسساتية وهي الأدوات التي تطبق بطريقة غير مباشرة؛ من أجل التأثير في سلوك الدول بواسطة إجراءات وقواعد شكلية وغير شكلية(٥٢)، ويتضح فهم تصرفات الدول ضمن سياق المؤسسات الدولية، فتلك المؤسسات هي التي تضبط هذه الدول، وتجعل أفعالها واضحة وبينة، فقد أصبحت قواعد المؤسسات الدولية تزداد أهمية في إدارة التغيير على المستويين الإقليميّ والدوليّ(٥٣)، وهو الأمر الذي ربما يقود نحو سيطرة سياسة التبادلية بين الدول؛ إذ يشهد العالم خدمات كثيرة تقدمها التنظيمات الإقليمية للسلام العالميّ، فوجود مثل هذه التنظيمات يعزز الإحساس بالمشاركة، والإجماع، والمساواة، والديمقراطية في الشئون الدولية(٥٤).

وأيضًا الأدوات الخطابية وتستعمل الدول عادةً القنوات الدبلوماسية لصياغة مصالحها والتفاوض بشأنها وتتراوح الأدوات الدبلوماسية من الدبلوماسية الكلاسيكية، والدبلوماسية القسرية أوالإكراهية(٥٥)، أما عنقبول القوى الأخربفإن الإقرار أو القبول يعني أن المكانة الإقليمية أو وضع

القوة الإقليمية يرتبط بشكل مركزي بإقرار الدول الكبرى من ناحية، ودول الإقليم من ناحية أخرى، بأن التفاعلات الاستراتيجية في الإقليم يجب أن تتشكل بدرجة عالية طبقًا لتوجهات الدولة المركز أو القوة الإقليمية، إن الإقرار هو نتيجة لموازين القوى بين هذه الدولة وبقية الدول الأخرى(٥٦).

أما مفهوم الهيمنة فيطلق للدلالة على سيطرة قوة أو دولة واحدة داخل رابطة معينة، أوسيطرة طبقة اجتماعية واحدة على بقية الطبقات؛ لذلك فإن الجدل حول مصطلح الهيمنة يدور في معنيين أساسيين: وهما "السيطرة والزعامة"، إن الهيمنة تستلزم تفوقًا في مجال القدرات المادية، وكذلك الرغبة في استخدامها والإرادة معًا، كما يجب التنبيه إلى أن السيطرة بالمعنى المعاصر لا تتطلب ضم الأقاليم أو احتلالها بل إن التفوق الاقتصاديّ والعسكريّ للدولة هو المتطلب الرئيس لتشييد الهيمنة(٥٧).

والدولة التي تتبنى هذه الاستراتيجية فيطلق عليها اسم المهيمن الإقليميّ، وينظر إليها على أنها دولة أو مجموعة دول تمتلك القوة الكافية للسيطرة على الدول الأخرى في الإقليم، وكما هو الحال بالنسبة للهيمنة العالمية فإن عوامل القوة المادية والعوامل الفكرية تتفاعل معًا في ممارسة الهيمنة الإقليمية، ومع ذلك فإن أحد العوامل المهمة في دور المهيمن الإقليميّ هو علاقاته بالفواعل العالمية، فتدخل الفواعل الخارجية يمكن أن يقوي أو يهدم مشاريع الهيمنة الإقليمية(٥٨).

وتعتقد الهيمنة التعاونيةأن زيادة الثقة من الممكن أن تخفض من مشكلة الأمن التي تكمن بشكل أساسيّ في الاستراتيجيات الواقعية لسياسة القوة، ومن ثمَّ يعمل على خلق الثقة بين الحكومات الإقليمية عن طريق التباحث والتفاوض والتعاون والتوافق، وإن تنمية الأمن القائم على التعاون هي مسيرة تكاملية، ولايتم توجيهها عن طريق خطة كبرى بل عن طريق مجموعة من الأدوات، وترتكز على منع الصراعات بين الحكومات قبل الاتجاهات التي تعمل على الحفاظ على أمن الوضع القائم بين وداخل الحكومات، ولا يهمش هذا النموذج الأصوات غير الحكومية بإشراكها في الحوار الأمنيّ غير الرسميّ بين العناصر غير الحكومية مثل النخبة وأساتذة الجامعة، وعلاوة على

الاهتمام باللاعبين القوميين فإنه يهتم باللاعبين والأصوات فوق القومية أيضًا بمستوى أقل ومكمل(٥٩).

ولقد تعددت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود الاهتمام بالأمن القوميّ والإقليميّ إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق متعددة عربية وإسلامية(٦٠)، وعملت إيران على تقوية نفوذها عن طريق تصدير الثورة الإيرانية ونشر التشيع كعنصر مهم لتوليد القوى الناعمة الإيرانية؛ وذلك عن طريق دعم حلفائها في المنطقة من خلال دعم حركات المقاومة وحليفها السوريّ الحليف الأكبر لها في المنطقة، ويستهدف هذا البعد تكوين كيانات شيعية قوية في الدول العربية لمساندة السياسات الإيرانية(٦١).

وتعد الاستراتيجية الإيرانية من أكثر الاستراتيجيات المثيرة للجدل في الشرق الأوسط؛ وذلك نظرًا لطبيعة التناقض بين الاستراتيجية والتكتيك المتبع في سياستها الخارجية، فمنذ الحرب الباردة شهدت السياسة الخارجية الإيرانية أنماطًا سياسية مختلفة في التعامل الإقليميّ والدوليّ مع المتغيرات المستجدة، وبحكم موقعها الجيواستراتيجيّ والثقل السكانيّ والإرث الإمبراطوريّ والقوة العسكرية كانت عنصرًا فاعلًا في هذه المتغيرات؛ وذلك لما لها من خصوصية سياسية في إدارتها لأزماتهافي الشرق الأوسط من منطلق المصلحة القومية العليا، لكن في المقابل تواجه مشكلة كبيرة في تسويق نموذجها السياسيّ الثيوقراطيّ، ولاسيما في دول الجوار العربيّ والخليجيّ وعلى الرغم من اعتمادها على استراتيجية التمكين لإنجاح مسعاها السياسيّ، فإن هذا النجاح ارتد عليها بالفشل نتيجة عدم أداء الأدوات لأدوارها بصورة تخدم المصالح الإيرانية، بل أن المستقبل قد وضع إيران ضمن إطار حسابات معقدة لم تنفك أن أرقت صناع القرار في إيران(٦٢).

وتتحرك إيران في استراتيجية نشر مذهبها من ثلاثة منطلقات رئيسة، وهي: أولًاالمنطلق التاريخيّ– إذ أصبح المذهب الاثني عشري مذهبًا رسميًا لإيران منذ عام١٥٠١م مع قيام الدولة الصفوية التي يعد قيامها في حد ذاته نقطة تحول مفصليّ في تاريخ هذه البلاد، منذ دخول الإسلام بلاد فارس، وليس فقط لأن مؤسسها إسماعيل الصفويّ قام بفرض هذا المذهب عنوة على الأمة

الإيرانيـة ليحـول أبناءهـا مـرغمين عـن المـذهب الشـافعيّ إلـى المـذهب الشـيعيّ، بـل لأن حكـم الصفويين الذي دام أكثر من قرنين قد أسفر أيضًا عن تطور تاريخيّ مهم على المستويين المذهبيّ والاجتماعيّ، كان مفاد التطور الأول هو تكريس فكرة إمكانية قيام حكومة شيعية في ظل غيبة الإمام الثاني عشر، ولكن مع خضوع جميع التفاعلات السياسية فيها لمعايير الاجتهاد والتقليد، بينما انطوى التطور الآخر على نقل المجتمع الإيرانيّ إلى زاوية المجتمعات الدينية المنغلقة، ولايماثله مجتمع إسلاميّ آخر؛ بحيث أصبح متمتعًا بمجموعة من القيم المذهبية الخاصة النابعة من المعارف النقلية، التي تبلورت أطرها النظرية على دعائم من التراكم التاريخيّ الموروث عبر الأجيال بلا جرح أوتعديل.

أما ثانيًا المنطلق النظريّ- فقد ارتبط مفهوم نظرية ولاية الفقيه ارتباطًا وثيقًا بنظام الجمهورية الإيرانية ١٩٧٩م ويقوم منطق ولاية الفقيه وقوامها في الفكر الشيعيّ على أن مبدأ الحاكمية في الإسلام هو لله تعالى صاحب السيادة المطلقة على المخلوقات كافة، والذي تستمد الولاية الأرضية شرعيتها منه، وتتمثل هذه الولاية في ثلاثة امتدادات تجسد حاكمية الله على الأرض، هى: النبوة والإمامة وولاية الفقيه، وذلك عن طريق تسلسل استخلاف الإنسان في الأرض تنفيذًا للإرادة الإلهية، فامتداد النبوة جاء بالنص وامتداد الإمامة جاء بالعصمة، أما امتداد ولاية الفقيه فجاء بالمنزلة، ووفقًا لنظرية ولاية الفقيه فقد حصل آية الله الخوميني على مكانة بارزة في التاريخ المعاصربوصفه زعيمًا لثورة شعبية عارمة ومرجعًا دينيًا نافذًا قاد أضخم إحياء مذهبيّ في التاريخ، وأصبح وليًا للأمر نيابة عن الإمام الغائب؛ لذا فإن لقب إمام اكتسب خصائص دلالية جديدة في عالمي الدين والسياسة، منها: أنه زعيم للمستضعفين في الأرض، وزعيم الثورة الإسلامية في إيران، وأنه يتولى المرجعية الدينية والمرجعية السياسية معًا، وأنه نائب إمام الزمان.

وثالثًا المنطلق القيميّ- فقدمت إيران مجموعة من القيم الخاصة التي صاغت هويتها الدينية، وجعلت منها معيارًا للحكم على مدى الولاء لها، والاستجابة لأهدافها، ومن أهم هذه القيم التي نشرتها إيران، ومثلت غطاء لتمددها الخارجيّ: نصرة المستضعفين في الأرض، والمظلومية

المذهبية، والوحدة الإسلامية، وقد امتازت هذه القيم بالشحن المعنويّ الذي يستهدف التأثير في وجدان الجماهير، واستثارة انفعالاتهم بالدرجة التي تحقق الثورة من وراء أهدافها سواء أكان على المستوى الداخليّ أم الخارجيّ، وقد اعتمدت الثورة على أساليب واستراتيجيات عدة في ترويج هذه القيم، ومحاولة إقناع المسلمين بأبعادها في إطار بناء الصورة الذهنية المثالية لإيران ومن بين هذه الأساليب استخدام مجموعة من الشعارات التصادمية الانتهازية التي استهدفت مجرد ملء الفراغ السياسيّ في المنطقة مثل: الله أكبر، والموت لأمريكا، والموت لإسرائيل، واللعنة على اليهود(٦٣).

كما تمتاز إيران بموقع بالغ الأهمية؛ إذ تساعد جغرافية إيران في احتوائها على مناطق نفطية مهمة، واكتساب موقع إيران أهمية كبيرة؛ بسبب إطلالته على مضيق هرمز، فموقعها الاستراتيجيّ جعلها معبرًا للتجارة ولاسيما النفط، وحلقة وصل بين الشرق والغرب، وتقع إيران بين دائرتيّ عرض ٢٥ و٤٠ شمال خط الاستواء، وبين دائرتيّ طول ٤٤ و٦٣ شرقي خط غرينيتش؛ إذ تقع في القسم الجنوبيّ الغربيّ من قارة آسيا ومن الشمال الشرقيّ للجزيرة العربية(٦٤)، فإيران تقع في قلب العالم الإسلاميّ وهي واحدة من أكبر الدول في المنطقة؛ إذ تبلغ مساحتها نحو ١٦٤٨٠٠٠كيلومترمربع، ويبلغ عدد سكانها وفق إحصائيات ٢٠١٦م نحو ٨٢٨٠١٦٣٣ نسمة، فالعامل الجغرافيّ يمثل أهم العوامل الثابتة في سياسة إيران الخارجية والتي تسعى من خلالها إلى حماية أمنها القوميّ الذي يعد أحد أهم أهدافها الخارجية(٦٥).

ويعد الاقتصاد الإيرانيّ من أبرز الاقتصاديات التي شهدت ثباتًا إيجابيًا في العالم، وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية من قبل الدول الكبرى وتجميد الولايات المتحدة الأرصدة الإيرانية في بنوكها، وعلى الرغم من اعتمادها على عائدات النفط، وتحتل إيران المرتبة الرابعة في العالم من حيث المخزون النفطيّ والمرتبة الثانية في مخزون الغاز بعد روسيا، فالاقتصاد الإيرانيّ يشكل عنصرًا مؤثرًا في عملية صنع القرار الإيرانيّ؛ لامتلاكه لموارد طبيعية منها: الفحم، والغاز الطبيعيّ، والرصاص، والنحاس، والزنك، والنفط، كما تشكل عائدات البترول المورد الرئيس للدخل القوميّ الإيرانيّ(٦٦).

كما أن الدافع الأساسيّ إلى تطلع إيران لامتلاك الأسلحة النووية هو سعيها لامتلاك قوة ردعية دافعية في المستقبل، وهذا لمقاومة أي تهديد خارجيّ، ويبدو إن قرار إيران منذ البداية لتطوير القدرات العسكرية النووية كان ردًا على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ولاسيما في ظل الضربات التي تلقتها خلال الحرب مع العراق، وبعد الضعف العراقيّ أصبحت دوافعها تتجلى في الحاجة إلى امتلاك قوة ردعية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيونيّ، وجاء تطوير برنامجها النوويّ لكي تعزز من الشرعية الدولية عن طريق تأكيد حقها في استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية ولكسب الوقت في التفاوض وإنجاح مشروعها النوويّ(٦٧).

وجاءت الوثيقة الإيرانية الثانية لتؤكد مشروع الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (٢٠٠٥م-٢٠٢٥م)، بعد وثيقة أم القرى وهي وثيقة رسمية تضع تصورات مستقبلية للدور الإيرانيّ في المنطقة خلال عشرين سنة وفق هذه الاستراتيجية، وبناء على ما جاء في الوثيقة، فإن إيران بصدد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في المنطقة، لكي تؤدي إيران دورًا قياديًا للتنظيم السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ لهذه المنطقة، وتسعى إلى أن تكون قوة دولية مؤثرة في مجمل القضايا العالمية(٦٨).

ولتفعيل دورها في المنطقة اعتمدت على محاور عدة منها التدخل الإقليميّ غير المعلن في أمن واستقرار الدول الخليجية ولاسيما التي تتوجد فيها القوات الأمريكية لغرض تحقيق أهداف استراتيجية أهمها عرقلة المشروع الأمريكيّ في الشرق الأوسط، وأيضًا يتمثل في توسع برنامجها النوويّ، كما يتمثل في الانفتاح السياسيّ والاقتصاديّ لإيران على الدول الخليجية لغرض دعم المكانة السياسية والإقليمية، وكان احتلال إيران للجزر الثلاث الإماراتية هدفًا في إبقاء السيطرة على ممر مضيق هرمز الاستراتيجيّ والحيويّ لأنه أحد الركائز الأساسية لتحقيق استراتيجية إيران والسيطرة عليه؛ ومن ثم هيمنتها على مصادر النفط والسيطرة على الملاحة في مياه المنطقة، كما تسعى أيضًا إلى تحقيق الهلال الشيعيّ عن طريق نشر الشيعية(٦٩).

ولتحقيق الهدف الإيرانيّ في منع بروز قوى إقليمية لها، اتجهت إيران إلى تبنيّ استراتيجيات عدة، ومن أهمها:

إعطاء دفعة قوية للفكر الثوريّ الإيرانيّ في الشرق الأوسط، عن طريق إعادة انتاج مخاطر أمنية جديدة تهدد الوجود الإيرانيّ في المنطقة، مغلفة إياه بثوب الدفاع عن المستضعفين، وعبر هذا الشعار استطاعت إيران أن تنجذر في سوريا وتصل إلى السودان، واليمن، وفلسطين وغيرها من الدول.

تحريض المواطنين "الشيعة العرب" في المناطق العربية، ودعمهم بالمال والسلام والدعم اللوجيستي من الحرس الثوري، وإشعارهم بأن إيران إلى جانبهم.

تعزيز قوة إيران العسكرية لتكون حصنًا يحميها من أي هجوم غربيّ محتمل، فإيران لديها قناعة بعد اجتياح العراق بأن البلد الذي لا يملك سلاحًا نوويًا سيكون عرضه للاحتلال والتدخل.

بناء منظومة ثورية داخل إيران، وإشعار الإيرانيين أنهم أمام مهمات كبرى وإن التضحيات ضرورية وإن إستقلالية قرارهم تفرض عليهم تحمل متاعب ستكون حتمًا مرحلية، ويعقبها يقين بالنصر والعلو في الأرض.

أما عن رغبة إيران لتعزيز مكانتها الدولية، فيمكن تفسيرها على ضوء الكثير من العوامل والاعتبارات، نذكر منها:

تعزيز المكانة والنفوذ على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ ولاسيما أن إيران تنظر إلى تميزها الحضاريّ واللغويّ والثقافيّ وطموحاتها في المنطقة بوصفها دعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليميّ متميز، بل إنها أصبحت تتصرف بمنطق الدولة العظمى (الإمبراطورية).

الرغبة في أن تكون مركز العالم الإسلاميّ ولعل هذا يفسر صراعها المستمر مع المملكة العربية السعودية، وتشكيكها الدائم في قدرة المملكة على إدارة مراسم الحج.

بناء خارطة نفوذ جديدة في المنطقة تتيح لها ممارسة ضغوط على دول المنطقة، وهذا يفهم من مشروعها الاستراتيجيّ الذي كشفت عنه صحيفة الغارديان البريطانية، وهو المشروع الذي

يفسرتدخلات إيران المتزايدة في العراق وسوريا ولبنان ويؤكد تنفيذ نياتها التوسعية على أرض الواقع(٧٠).

خامسًا– نقد ولاية الفقيه:

إن ولاية الفقيه هى الجناح أو البدعة الثانية التي أضيفت إلى سلطة الذين يدعون أنهم نواب الإمام المهديّ في عصر الغيبة الكبرى، وهذه الفكرة بالمعنى الدقيق فكرة دخلت الفكر الإسلاميّ من الفكر المسيحيّ القائل: إن الله تجسد في المسيح، والمسيح تجسد في الحبر الأعظم، وفي عصر محاكم التفتيش في إسبانيا، وإيطاليا، وقسم من فرنسا كان البابا يحكم المسيحين وغيرهم باسم السلطةالإلهية المطلقة؛ إذ إنه كان يأمر بالإعدام والحرق والسجن، وكان حراسه يدخلون البيوت الآمنة ليل نهار؛ ليعثوا في الأرض فسادًا.

وقد دخلت هذه البدعة إلى الفكر الشيعيّ بعد الغيبة الكبرى، وأخذت طابعًا عقائديًا حينما أخذ علماء الشيعة في الإمامة ويقولون بأنها منصب إلهيمنوط بالإمام كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما أن الإمام حي ولكنه غائب عن الأنظار ولم يفقد سلطته الإلهية؛ بسبب غيبته فإن هذه السلطة تنتقل منه إلى نوابه؛ لأن النائب يقوم مقام المنوب عنه في كل شيء، وهكذا أخذت فكرة ولاية الفقيه تشغل حيزًا كبيرًا في أفكار فقهاء الشيعة غير أن كثيرًا منهم أنكروا الولاية وقالوا: إن الولاية مختصة بالرسول صلى الله عليه وسلم، والأئمة الاثني عشر من بعده ولا تنتقل إلى نواب الإمام.

وهنا يأتي تساؤل الشيعة المعارضون لولاية الفقيه هل ولاية الفقيه منصب دينيّ أم منصب سياسيّ؟، فإذا كانت منصبًا دينيًا لا يخضع للانتخاب ولا يخضع للعزل ولا يخضع للتفريق فكل من بلغ مرتبة الفقاهة اتصف بصفة الولاية وشملته الحصانة؛ ويجب على المسلمين إطاعة أوامره والرضوخ إلى ولايته، ولكن حدث أن الفقهاء نكبوا وأهينوا وسجنوا وشردوا ولايزال بعضهم قيد الأسر والسجن؛ بسبب مواقفهم الفكرية أو السياسية من سلطان الفقيه الحاكم(٧١).

أما إذا كانت ولاية الفقيه منصبًا سياسيًا فلماذا ربط بالدين وبالمذهب وظهر في مظهر العقيدة ووجوب الطاعة لصاحبه؟، ثم كيف يمكن من الناحية العملية أن يتصور المرء ولاية الفقيه حينما يتضارب الفقهاء بينهم في الآراء؟ فلماذا يا ترى يجب على المسلمين أن يستجيبوا ويطيعوا؟ وكيف يجمعوا بين آراء متضاربة أو متناقضة؟، حقًا إن إسناد قانون كهذا إلى الإسلام إهانة إلى ذلك الدين القيم الذي أرسله الله؛ ليرفع من القيم الإنسانية(٧٢).

وإن كانت نظرية ولاية الفقيه قد نجحت فى وقت ما أن تغزو العقل والفكر الإيرانى وأن تستوطن النفوس وتسعى إلى تكوين امبراطورية بتصدير ثورتها إلى العالم العربيّ والتسلل إلى البلدان المقدسة أو التى كانت تمر بحالات ضعف وانهيار، فإن هذا لا يشفع لها من الوقوع في مأزق النقد سواء أمن المذهب السنى أم من المذهب الشيعى نفسه(٧٣)، فولاية الفقيه قد بنيت على أساس باطل وهو الإمام الغائب وبطلان مفهوم الإمامة سبب كافٍ لبطلان النظرية من أساسها، بمعنى أن الإسلام قد رفض ما أقره الشيعة بالامامة والغيبة والمهديّ المنتظر كما يزعمون فالنتيجة الحتمية أن تلك الفكرة مرفوضة(٧٤).

لذلك كان من الطبيعيّ أن تلاقي فكرة ولاية الفقيه نقدًا ورفضًا من قبل مفكرين من داخل دائرة الفقه الشيعيّوخارجها، فهناك من رفضوا المبدأ كله انطلاقًا من قناعتهم بأنه لا توجد أية صيغة ملائمة للممارسة السياسية من قبل الفقهاء على أساس أن ذلك يعد تدخلًا من السلطة الدينية في الحياة السياسية وهو أمر مرفوض تمامًا لديهم، ويبرز في هذا الاتجاه طباطبائيّ وهو من أكبر المعارضين لولاية الفقيه والرافضين لها برمتها، ويرى أن ربط الجكومة الإسلامية بولاية الفقيه ربط خطأ فوظيفة الفقيه هي النصح والإرشاد والقضاء بين الناس، ويعارض شريعتمداريّ استمرارولاية الفقيه على إطلاقها، بل يرى أنها ليست من ضرورات الحكومة الإسلامية بل إنها للالزمات والضرورات فقط(٧٥).

وإذا كان هناك ما يؤيد ولاية الفقيه العامة والمطلقة من الفقهاء فإن هناك فقهاء يتحفظون على الفكرة ويرونها في حدود مثل: كلبايكانيّ يرى أن الولاية المطلقة للمعصومين فقط، ويوضح أن

الفقيه غير المعصوم الجامع للشروط حاكمًا وليس وليًا وهو ما يؤدي إلى جواز الأخذ منه والرد عليه، كما يختلف مع الخومينيّ في وجوب إقامة دولة الفقيه التي يراها الخومينيّ واجبًا شرعيًا، فهو لا يرى أن ولاية الفقيه مطلقة وله تحفظات على أصولها العقدية، ولكنه يرى ولاية الفقيه ثابتة في إقامة الحدود والولاية على الحسبة، أما الزعامة والسياسة فتجوز للفقيه وغيره الصالح لهذا المنصب(٧٦).

وقد وجهت بعض الانتقادات إلى ولاية الفقيه تتمثل في النقاط الآتية:

إن الفكرة ينقصها التحديد والواقعية، لكن تلائم المرحلة الزمنية التي تعاصرها، فهو يجعلها دينية وليست إسلامية، وذلك حين يحصر إدارتها في الفقهاء والعلماء من المذهب الشيعيّ.

إنه في الوقت الذي يحدد فيه صفات الإمام العادل، لا يحدد كيفية اختياره ولا الطريقة التي يحاسب بها أو الأسلوب الذي به يُعزل أو يُحاسب.

إنه يخلط بين سلطات الدولة السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية، فيجعلها كلها من اختصاص الولي الفقيه.

إن الخومينيّ يلغي دور الشعب في الرقابة على السلطة أو الانتخاب ممثليه، ويجعل الحاكم القيم أو الوصي ويعامل الشعب كصغار قصر(٧٧).

إن الخومينيّ ساق مسوغات كثيرة لبيان ضرورة إقامة الدولة الشيعية ونيابة الفقيه عن المهديّ في رئاستها، علمًا بأن ولاية الفقيه شهادة مهمة وخطيرة على فساد مذهب الشيعة من أصله، وإن اجماع طائفته في القرون الماضية كان على ضلالة، وأن رأيهم في النص على إمام معين، والذي نازعوا من أجله أهل السنة طويلًا وكفروهم أمر فاسد، أثبت التاريخ والواقع فساده بوضوح تام(٧٨).

إن ولاية الفقيه خروج عن دعوى تعيين الأئمة وحصرهم باثني عشر؛ لأن الفقهاء لا يحصرون بعدد معين، وهم غير منصوص على أعيانهم، وهذا يعني أنهم عادوا لمفهوم الإمامة عند أهل السنة –إلى حد ما– لأنهم خرجوا من حصر الإمامة بالشخص وهو الإمام المنصوص عليه –

بزعمهم– إلى حصرها بالنوع، وهو الفقيه الشيعيّ وهم بذلك يقرون بضلال أسلافهم وفساد مذهبهم بمقتضى هذا القول(٧٩).

إن الذين قالوا بولاية الفقيه يرون أن حكومتهم الحاضرة أول دولة إسلامية (يعني شيعية) مع أنه قد قامت حكومات شيعية، ولكنها ليست محكومة من قبل الآيات–الفقهاء– ولذا عدوا حكومتهم هذه أول دولة إسلامية.

إن هذه الفكرة تدل على إفلاس الفكر الشيعيّ وتناقضه فيه؛ إذ كيف يتلقون تعاليمهم من طفل غاب في السرداب على حد زعمهم.

إن هذه الفكرة تعد تقليل من شأن النبوة؛ ذلك لأنهم عدوا المجتهد حاكمًا، وعدوا الرد عليه ردًا على الإمام، والرد على الإمام لديهم رد على الله، والرد على الله يقع في حد الشرك، فلماذا تجاوز الشيعة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أم أن الإمامة والاجتهاد الشيعيّ في منزلة دونها النبوة والرسالة؟.

إن ولاية الفقيه لم تلق التأييد المطلق من الشيعة، فلقد أثارت اعتراض جملة من شيوخ الشيعة حتى خارج إيران، ومنهم: الخوئيّ زعيم الحوزة العلمية بالنجف، وموسى الموسويّ وغيرهم.

الإخفاق في التطبيق وهذا مما يدل على بطلان هذه الفكرة وفسادها، فلقد كتب الخومينيّ كثيرًا عن عدالة مطالبه وهو حق الفقيه العالم في تشكيل الحكومة، وكتب عن النتائج الباهرة المنتظر تحققها في عهد ولاية الفقيه من حيث العدالة والأمن والأمان والسعادة في الدارين وحكومة عالمية منقطعة النظير وهذا منافي للواقع فالشعب الإيراني يعيش تحت وطأة حكم ديكتاتوري ديني مستبد منذ حكم الخومينيّ إلى الآن(٨٠).

وتعقيبًا على ما سبق؛ يتبين لنا من خلال استعراض آراء وأفكار الخومينيّ حول ولاية الفقيه وشكل الحكومة الإسلامية، أنه جعل سلطة التشريع في الله –عز وجل– أي أنه ينفيّ حق التشريع أساسًا لأحد غير الله، ومن جهة أخرى يرى أن التشريع الإسلاميّ بوصفه من عند الله فهو ملزم للجميع؛ ومن ثم فليست هناك أغلبية في الإسلام تشرع القوانين، وتلزم الأقلية بقبول هذه التشريعات.

وبناءً على ذلك فإن عناية الدستور الإيرانيّ بمبدأ الشورى لا تعنيّ لدى أصحاب هذا الرأي الاعتراف بهذا المبدأ بوصفه أساسًا للحكم، بل بوصفه أداة للاستضاءة والقرب من الحقيقة وزيادة الخبرات قبل الإقدام على العمل؛ ومن ثم فهم يعبرون عن مثل هذا النظام بنظام الشورى في ظل ولاية الفقيه؛ إذ تعني الشورى حينئذ روح النظام الذي يقوم على رأسه الفقيه الولي، باعتبار أن الفقيه القائد ليس مستبدًا في حكمه بل إنه مطبق لتشريع إسلاميّ ثابت من جهة ولا كلام له في قباله، ومخول لملء منطقة الفراغ التي ترك له الشارع ملأها من جهة أخرى.

وفي مجال ملء هذه المنطقة لابد من التشاور وإقامة نظام يعتمد الشورى ويجلب رضا الشعب ويشعره بمسئوليته المباشرة في الحكم وينفذ رغباته كل ذلك في الأطر المشروعة التي يشخص مشروعيتها الفقيه الولي نفسه أو مجلس من الفقهاء المتخصصين في الشريعة، ويكون له الرأي النهائي القاطع، كما أن تصور شكل الحكومة الإسلامية يؤدي بنا إلى شكل من أشكال الحكم المطلق؛ إذ تتركز السلطة كلها في يد فرد واحد، وينحصر من ثم دور الشعب في المشاركة السياسية، وهو تصور يبتعد في حقيقة الأمر عن الصورة المثلى لنظام الحكم في الإسلام.

ولا شك في أن قيام دولة مذهبية في إيران وفق ولاية الفقيه قد كرس الدين بوصفه فاعلًا أساسيًا في السياسة والمجتمع والثقافة الإيرانية، أولًا بسبب البدء في تطبيق الشريعة في الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها عام ١٩٧٩م، وثانيًا نتيجة لربط الأمة الإيرانية برابط دينيّ غيبيّ مقدس من خلال اعتبار الدولة متصلة بالإمام المعصوم الغائب، من خلال قيادة الولي الفقيه، الذي يعد نائب الإمام المهديّ في عصر الغيبة، واعتبار قيام الدولة تمهيدًا لظهور المهديّ في آخر الزمان كي يملأ الأرض عدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا.

كماتبنت الجمهورية الإيرانية منذ تأسيسها خطابًا دينيًا وسياسيًا جذريًا، اعتمد الإسلام السياسيّ – المذهبيّ والطائفيّ– منهجًا عبر قيام دولة إسلامية تطبق الشريعة في الداخل، ومحاولة تعميم هذا النموذج إلى الدول الإسلامية الأخرى عبر دعم الحركات الشيعية في مختلف دول العالم، ودعم حركات التحرر العالميّ في العالم كله، والدعوة إلى إسقاط عديد من الأنظمة العربية والإسلامية.

وكون إيران الدولة الشيعية الوحيدة التي تؤدي دور القائد بالنسبة لأتباع هذا المذهب حول العالم، فقد أصبح هذا المذهب ومن يتبعونه أحد أهم المرتكزات في صنع القرار السياسيّ لدولة إيران، وأصبح هذا المرتكز جزءًا أصيلًا في الدستور الإيرانيّ، وتسعى إيران منذ بزوغ ثورتها الإسلامية، والتي تعد الثورة الإسلامية الوحيدة عبر التاريخ، إلى طموح بناء نفسها بوصفها قوى إقليمية كبرى، والرغبة في الهيمنة الإقليمية، كما أنها أدت دورًا محوريًا بارزًا في الإقليم والعالم، واعتمدت إيران في تحقيق الهيمنة على شقين رئيسين، وهما: القوة الصلبة "العسكرية"، والقوة الناعمة وذلك من منطلق عقائديّ مذهبيّ ودينيّ. كما أن المذهب كان موجهًا للسياسة الإيرانية داخليًا وخارجيًا عن طريق التوظيف والاستخدام والتسييس والتثوير؛ مما أحدث فجوات كبيرة بين المثال والواقع، والتنظير والتطبيق، ومما أغضب كثيرًا من المراجع ورجال الدين والفقهاء في قم وغيرها من مراكز التشيع؛ بسبب رفضهم للسياسة الإيرانية التي لا تعبر وفق هؤلاء عن مباديء المذهب وقيمه ومثله.

كما تتطلب مواجهة النفوذ الإيرانيّ تبني دول الخليج العربي وبعض الدول العربية السنية خطة استراتيجية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، ترتكز على اعتبارات عدة أبرزها مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك في ظل السياسات التي تنتجها إيران بعيدًا عن حسن الجوار والتعاون المشترك البناء وتتطلب هذه الاستراتيجية إعداد دراسات دقيقة في تحليل السياسة الخارجية لإيران والتعرف إلى أبعادها ومرتكزاتها وخططها والأساليب التي تنتهجها، بحيث ترتكز هذه الاستراتيجيات الدول العربية السنية على أدوات معاكسة لتلك التي تستخدمها إيران، وهنا نذكر استراتيجية لمواجهة النفوذ الإيرانيّ على النحو الآتي:

تشكيل محور إقليميّ عربيّ يشمل الدول الفاعلة إقليميًا، وتمتلك سياسات ومصالح متعارضة مع إيران كتركيا، ومثل هذا التوجه الجديد مع تركيا يتطلب بعض السياسات التصحيحية، بحيث يتم تقريَب وجهات النظر بين تركيا وبعض الدول العربية بما يحقق المصالح المشتركة لكلا الطرفين،

ويتم عن طريقه تجاوز تداعيات الثورات العربية، والالتزام بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والعمل على خلق علاقات تعاونية أساسها التوافق لا الاختلاف.

مواصلة تعزيز العلاقة مع بعض الدول الغربية المتفهمة للهموم العربية مثل فرنسا التي تتبنى سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ الأمر الذي يجعلها أكثر تفهمًا للتوجهات السياسية العربية، وما ينتج عنها من سياسات إقليمية.

إعادة صياغة الاستراتيجيات الخليجية وتعديلها من الحفاظ على الوضع الحاليّ إلى استراتيجية تنافسية بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية.

دعم دول الخليج مثل اليمن والتمهيد لها بالانضمام إلى منظومة مجلس التعاون الخليجيّ وذلك لما له من ضرورة أمنية وسياسية نظرًا للموقع الجيواستراتيجي المتميز وعلاقته بتصدير النفط.

السعي نحو التوازن أوالتفوق العسكري لدول الخليج الأمر الذي يساعدها على مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية.

النتائج

مر حوالي أربعة عقود على سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الجمهورية الإيرانية على يد الخومينيّ، شكّل فيها نظام الولي الفقيه تحولًا كبيرًا لمصير الشعب الإيرانيّ، كما شكل تحديًا أكبر للإقليم كله، ولأجزاء مختلفة من العالم، وطوال تلك السنوات لم تعرف إيران في ظل ولاية الفقيه سوى الضغوط والحروب والعقوبات الدولية والأمريكية وهو ما أثر في مستوى معيشة عموم الإيرانيين وقدر الحريات التي حرموا منها، وعلى الرغم من مما يبدو عليه الحضور الإيرانيّ الاقليميّ من قوة وقدرة، فإن القراءة المتأنية بين السطور تبرهن على اختراقات واهتزازات في مناطق النفوذ التي تغلغلت فيها منذ أربعين عامًا، والهيبة الإيرانية مرشحة لمزيد من الانتكاسات مع جملة التحديات التي تمر بها إيران، والتي تحتم عليها التراجع بشكل تدريجيّ نحو الداخل، حتى لا يتعامل معها الإقليم من موقع الدولة الخاسرة.

وهكذا تبدو حصيلة العقود الأربعة ملتبسة بكل المقاييس، سواء أعلى الإقليم أم على إيران نفسها، والتي تواجه عقوبات اقتصادية قاسية، وليست لديها أية نية لمراجعة موضوعية لما حدث في الماضي ومعالجة الأخطاء والتراجع عن السياسة الهجومية، ومراعاة المصالح المشروعة للدول المجاورة، وتقابلها سياسات عربية مختلفة بعضها يقدم لطهران دافعًا للتمسك بمواقفها الهجومية تجاه بعضهم الآخر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي على النحو الآتي:

إن إيران تمتاز بخصوصية معينة وهي التي تتعلق بوجود المذهب الشيعيّ الذي يضفي طابع عدم الشرعية على كل أشكال نظم الحكم في ظل غيبة الإمام المعصوم، ويتمتع علماء الدين والشيعة بمكانة هائلة بين الجماهير بوصفهم أقرب الأفراد إلى المعصوم علمًا وكفاءة وقدرة على تسويغ الأمور، وما يتعلق بمعاناة الشيعة الدائمة لهزائمهم المتكررة، ولا سيما نضال الحسين واستشهاده الذي ظل دائمًا في الوعي الشيعيّ بوصفه حقيقة حية وليس فقط بوصفه واقعة تاريخية، وتحول هذا النضال إلى نموذج يحتذي به للصراع بين العدالة والطغيان، وهذا ما يختلف عن طبيعة علماء الدين في المذهب السنيّ.

لقد برز الخومينيّ بجانب كونه أحد كبار علماء الدين الذين يتمتعون بطاعة الشعب لهم والاستجابة لأوامرهم بوصفه قائدًا أو زعيمًا سياسيًا يتطلع إليه جموع الشعب ويلتفون حوله بوصفه رمزًا لتحقيق أهدافهم والتعبير عن آمالهم وطموحاتهم، فقد اكتسب الخومينيّ من قيادته الكاريزمية هذه القيمة بوصفها رمزًا شعبيًا في إيران منذ بداية عام ١٩٦٣م حين هاجم خطط الشاة الإصلاحية فيما يسمى الثورة البيضاء ومطالبته للشاة بالرحيل بوصفه حلًا لإنقاذ البلاد.

زعم الخومينيّ أن صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم تآمروا على آل البيت في سقيفة بني ساعدة وأنهم اغتصبوا الولاية منهم، ويرى أن اجتماع الصحابة كان بداية انحراف المجتمع الإسلاميّ، وأنهم فصلوا رأس الإسلام عن هيكله في هذا اليوم، وأنهم اجتثوا الدين من جذوره،ويرجع كل خلاف في الأمة الإسلامية–على حد زعم الخومينيّ– إلى حادثة السقيفة.

يعتقد الخومينيّ أن الفقيه الشيعيّ له حق النيابة الكاملة عن الإمام المنتظر الغائب، وذلك عن طريق قيام الفقيه الشيعيّ مقام الحاكم وولي أمرهم "الغائب"، في محاولة منه لسيطرة فقهاء الشيعة على زمام الأمور مخالفًا بذلك جماهير الإمامية قديمًا وحديثًا الذين يرون وجوب التستر حتى ظهور المهديّ.

يرى الخومينيّ أن إقامة حكومة شيعية على يد الفقيه الشيعيّ من الواجبات التي من الضروريّ أن يتكاتف الجميع لتحقيقها، كما يرى أن جميع فقهاء الشيعة تتوافر فيهم خصائص الولاية ويرى أنهم حكام على الملوك، كما أن الفقيه الشيعيّ الحاكم له جميع صلاحيات المهدي المنتظر من إفتاء وقضاء وسياسة، وأن الفقيه الشيعيّ حجه على الناس كرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن كل ما يناط بالنبيّ أناطه أئمة الشيعة بالفقهاء من بعدهم.

من أهم العوامل التي جعلت من الخومينيّ هذا الرمز، وهي قدرته الفائقة على ربط المسألة الدينية بالمسألة القومية، وذلك من خلال مواصلة الحديث عن الإمبريالية الأمريكية بوصفها خطر على البلاد، واسرائيل التي تشكل خطرًا على مجموع العالم الإسلاميّ ثم نظام الشاه الذي سمح بتطوير هذين الخطرين، بجانب قدرته الفائقة على الصمود والإصرار وعدم المهادنة أو التراجع أمام النظام الجائر.

إن أهمية الخومينيّ من الناحية الفكرية تظهر في تأكيده ضرورة الثورة بوصفها أسلوبًا وأداة للتغيير فقاد حركة إصلاح واسعة في نطاق المذهب الشيعيّ؛ إذ أسقط كل العوائق التي تحول بينه وبين الثورة فحرم التقيه وحث الشيعة على الثورة وعدم الرضوخ إلى الظلم، كما يرى أن الإسلام في خطر، ولذلك لا يمكن تأجيل الثورة لحين عودة الإمام الغائب؛ ضمانًا لحفظ الدين وصون العقيدة،وضرورة أن تنتقل سلطات الإمام الغائب إلى الفقيه العادل الجامع للشروط أي أن الفقيه العادل بوصفه نائبًا عن الإمام في المجالين الدينيّ والدنيويّ.

إن ولاية الفقيه لا تمثل الصورة المثلى لنظام الحكم في الإسلام؛ وذلك لأنه يجعل سلطة التشريع في الله –عز وجل– أي أنه ينفي حق التشريع أساسًا لأحد غير الله، وهذا يخالف ما انتهى إليه علماء المسلمين حول حدود ونطاق التشريع في الإسلام وهو وجوب الأخذ بمبدأ الشورى.

إن ولاية الفقيه تمثل من وجهة نظر فقهيه وتاريخيةخروجًاعن مسلمات المذهب الشيعيّ، واتجاهاته العامة، بل إن أخص خصائصه– عقيدة الإمامة النصية والتي تنتهي عند الشيعة بالإمام الثاني عشر صاحب الغيبتين الصغرى والكبرى، فنظرية ولاية الفقيه على الرغم من أنها مبنية على الإمامة والمهدوية؛ فإنها جمدت هاتين العقيدتين من الناحية العملية.

إن ولاية الفقيه تكشف عن المأزق الخطير الذي تعيشه العقلية الشيعية المعاصرة في التوفيق بين الإمامة بمفهومها العريض عندهم وما لها من عصمة، وبين ولاية الفقيه بصلاحيته المطلقة التي تتشابه إلى حد كبير مع صلاحيات الإمام، ولاسيما فيما يتعلق بعدم مقدرة أحد على محاسبته، وهذا يعني أن وجود الفقيه المجتهد جعل من رجوع الإمام الغائب أمرًا لا حاجه له.

على الرغم من مظاهر الديمقراطية الشكلية للنظام الإيرانيّ فإنه يبقى نظامًا سلطويًا دينيًا، يتحكم المرشد الأعلى وتياره المحافظ بصنع القرار والحكم في البلاد.

في تاريخنا المعاصر وهو عهد الصراع بين الشيعة والتشييع بدأت ولاية الفقيه تظهر على مسرح الأحداث في البلاد الشيعية بصورة حادة وعنيفة أخذت تعصف بكل القيم الإسلامية والإنسانية على السواء، ولعل من أهم المفارقات التي تدين هذه الفكرة هي حدوث ذلك الصراع الرهيب بين الفقهاء أنفسهم حول الفكرة واضطهاد القوة الحاكمة للقوة الفقهية المحكومة.

إن الحياة الحزبية والواقع السياسيّ العام في إيران لايزال يخضع إلى محددات أيديولوجية واحدة تتمثل بالمعتقد الدينيّ والتسليم بشرعية ولاية الفقيه، إلا أن المتغير في ذلك هو ظهور الاختلاف بين الأحزاب والتيارات السياسية في تحديد الصلاحيات لولاية الفقيه بدلًا من الولاية المطلقة، وهذا قد يؤدي مستقبلًا إلى انقسامات داخلية في الانسجام والتماسك المجتمعيّ؛ مما قد يؤثر في الاستقرار السياسيّ في إيران.

إن ولاية الفقيه تنطلق من خلال الفقه الشيعيّ الذي يتعارض في كثير من مبادئه وأحكامه مع فقه أهل السنة الذي يدين ويلتزم به معظم الشعوب العربية والإسلامية؛ لذلك فارتباط ولاية الفقيه بالفكر الشيعيّ يكون أكبر معول على رفضها من أساسها.

محاولة دمج فكرة الثورة مع فكرة ولاية الفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تناقض؛ لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبينمتنافرين في اتجاه واحد أو صهر مادتين متناقضتين في إناء واحد؛ لأن فكرة الثورة في اتجاه الخروج على الواقع والتمرد على التقليد، وفكرة ولاية الفقيه في اتجاه الدخول إلى السكون والطاعة لمرجع التقليد، وربما جعلت ولاية الفقيه الخيط الوحيد الذي يجمع الفكرتين هو خيط الجبر والقدرية وهو خيط سرعان ما ينقطع أمام تيار الوعي الإسلاميّ.

إن انغلاق ولاية الفقيه على الإمامة الشيعية، جعل آفاقها لا تتسع باتساع الفكر الإسلاميّ العام، كما جعلها لا تتجاوب مع النظريات الإسلامية الأخرى حول شكل الحكومة الإسلامية حتى تكسب الشمولية المطلوبة؛ مما أدى بالفكرة إلى أن تمض خطوات بعيدة في طريق التطرف الفكريّ بعيدًا عن الوسطية الإسلامية التي يألفها جميع مسلمي العالم.

إن البديل لفكرة ولاية الفقيه يتمثل في وجود حكومة إسلامية عادلة تسير على ضوء مقررات الشريعة الإسلامية، ووفق مناهجها وضوابطها ولا يشترط أن يكون على رأسها فقيه، فحق تبوء منصب القيادة مكفول لكل من يمتلك المقدرة، وتتوافر فيه الصفات والشروط التي يضعها العلماء والمفكرين في كل من يتولى أمر الأمة الإسلامية، وهو ما يتوافق مع مفهوم الدولة المدنية في العصر الحديث.

إن الدين يعد أحد المداخل الأساسية لتفسير ظاهرة الثورة والمعارضة في إيران، فالدين بطبيعته يدعو إلى قيم معينة، ويتحدث بلغة مألوفة، كما أنه يوفر الإحساس بالوحدة وروح الجماعة؛ ومن ثم كان القاسم المشترك الذي جمع أفراد الشعب الإيرانيّ نحو هدف واحد.

تختلف الثورة الإيرانية عن غيرها من التجارب الثورية هي أنها تضرب بجذورها في الماضيّ في حين أن بقية الثورات تقوم مبادئها على فكرة إنكار الماضيّ، وبعبارة أخرى تتأسس الثورة الإسلامية على ميراث إسلاميّ واضح عملت على إحيائه وتجديد عناصره لخدمة الهدف الثوريّ التام.

إن المعارضة ضد السلطة الجائرة حق مكفول في الإسلام، وقد استطاعت المعارضة الدينية في إيران أن تمارس هذا الحق بنجاح منقطع النظير أسهم في إبراز ثورية الإسلام وتقدميته؛ ومن ثمإلى مواصلة البحث حول دور الدين بوصفه أداة للتغيير والثورة في المجتمعات المعاصرة حصريًا بقيادة رجال الدين الشيعة.

إن الحالة الثورية في إيران قدمت منهجًا جديدًا لتفسير الثورة، وهو المنهج العقديّ الدينيّ، فلقد استطاعت الثورة الإيرانية أن تظهر قدرة وقوة الإسلام على التأثير والفاعلية في عملية التغيير؛ إذ تمتلك قدرات تعبوية مرتفعة وقدرات تنظيمية كبيرة.

من الواضح تأثير العامل الدينيّ في كل تفاصيل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في إيران، نجد جمهورية إيران إسلامية تقيم الحكم الدينيّ الثيوقراطيّ بناءً على ولاية الفقيه، ورجال الدين هم أغلب حكامها وقادتها وفي طليعتهم أيديولوجيا الدولة إسلامية ثورية تجمع بين الإمامة المثالية المعصومة ومباديء الثورة الحسينية ضد الظلم والانحراف، ولكن نجد حدوث فجوة كبيرة بين المثال والتطبيق، فحين تتحدث ولاية الفقيه عن المستضعفين تذهب الدولة الإيرانية لنصرة المستبدين مثل: بشار الأسد، وحين تتحدث عن الأمة الواحدة نجد الدولة تأخذ منحى طائفيًا يضعف الأمة ويفتتها على أساسات عرقية ومذهبية.

يعد الحرس الثوريّ الإيرانيّ من المؤسسات الأمنية القابضة في إيران، ليس بسبب حضوره الأمنيّ، والاستخباراتيّ، والقمعيّ فقط، بل أيضًا نتيجة تغلغله السياسيّ، والاقتصاديّ في الكثير من المؤسسات؛ مما يدفع إلى القول إنها بمنزلة الدولة الموازية.

إن الظروف الإقليمية أعلت من الطموح المذهبيّ الإيرانيّ فيما يخص تصاعد النفوذ الشيعيّ في الشرق الأوسط ولاسيما المنطقة العربية، بل أثبتت لها أن دعم الشيعة في المنطقة هي خطوة أولى

جيدة للهيمنة، وقد ساعدت عوامل عدة على دعم مكانة إيران إقليميًا وإحداث اختراق حقيقيّ في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في فشل سياسة العقوبات الأمريكية والضغط الدوليّ على إيران في حل مشكلة الملف النوويّ الإيرانيّ، فكان لانهيار الاتحاد السوفيتيّ تأثير كبير في توسع النفوذ الإيرانيّ في جمهوريات الاتحاد السوفيتيّ السابقة، وامتد هذا النفوذ غربًا وشرقًا وشمالًا بعد هزيمة طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق على يد الولايات المتحدة التي حيدت من دون قصد اثنين من أكبر جيران إيران عداء، كما كان لمحاولات الولايات المتحدة فرض العزلة والعداء على السلطة في سوريا قبل الثورة وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين دعمًا لسياسة إسرائيل في المنطقة، وإعطاء مزيد من الزخم السياسيّ لإيران.

تسعى إيران إلى تحقيق نفوذها والتأثير في منطقة الشرق الأوسط ونشر أيديولوجيتها، وتسعى إلى ممارسة دور إقليميّ بارز ويساعدها على ذلك الجوار الجغرافيّ؛ مما أدى إلى أن تتسبب إيران نتيجة تدخلها في شئون الدول العربية إلى نشر الفوضى وتهديد الأمن العربي الإقليميّ.

يبرز العامل الدينيّ على الدوام في تعيين السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية، من دون إهمال بعض العوامل الأخرى كالعامل القوميّ والعامل المصلحيّ البراغماتيّ، وعامل الظروف التي تفرض اتخاذ سياسات معينة تتناقض مع المباديء الثورية والدينية للنظام الإسلاميّ.

إن التأثير الأهم التي انتجته الثورات العربية أنها فرضت نمطًا صراعيًّا على علاقات وتفاعلات إيران مع القوى الإقليمية الأخرى، فالثورات العربية لم تفرض تحديات على إيران فقط بل على القوى الإقليمية الأخرى، فإسرائيل أصبحت تشعر بمزيد من العزلة والتهديد لكنها أيضًا أدت إلى توتر العلاقات الإيرانية– التركية، ومن هنا بدأت إيران في البحث عن بدائل أخرى لتجاوز تلك الصعوبات من أهمها هو التمدد الإيرانيّ داخل العراق.

تمثل قضية الوجود الشيعيّ أو الهلال الشيعيّ واحدة من أهم القضايا الخلافية التي أثارت كثيرًا من القلق والتوتر في العلاقات الإيرانية– الخليجية؛ إذ كانت بمنزلة قنبلة موقوتة داخل الخليج، فمن

الصعب فهم سلوك إيران الخارجيّ دون فهم وإحاطة بالمذهب الشيعيّ ليس بوصفه مذهبًا سياسيًّا فقط، بل أيديولوجيًّا أيضًا.

(١) الأصل في الخمس قوله تعالى: "واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه، وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم امنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير" سورة الأنفال، الآيه ٤١، واستنادًا لهذه الآيه الكريمة، فإن الخُمس عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية حق فرضه الله لآل محمد –صلوات الله عليهم–، عوضًا عن الصدقة التي حرموا منها من زكاة الأموال والأبدان، ويجب الخُمس في سبعة أشياء: غنائم الحرب، والغوص، والكنز، والمعدن، وأرباح المكاسب، والحلال المختلط بالحرام، والأرض المنتقلة من المسلم إلى الذميّ، ويقسم الخُمس ستة أقسام عند الشيعة: سهم لله، وسهم لرسوله، وسهم لذي القربى، وهذه الثلاثة كلها للإمام إن كان ظاهرًا وإلى نائبه إن كان غائبًا، أما الثلاث أسهم المتبقية من الخُمس فتقسم كالتالي: سهم ليتامى آل محمد، وسهم لمساكينهم، وسهم لأبناء سبيلهم، وعلى الإمام أن يقسم هذه الأسهم بالعدل بين من يستحقونها دون تمييز على أي أساس، وهذا هو حكم الخُمس عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية من زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم حتى اليوم، ولكن القوم –على حد زعم الشيعة الإمامية– بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم منعوا الخُمس عن بني هاشم وأضافوه إلى بيت المال، وبقى بنو هاشم لا خُمس لهم ولا زكاة، الشيماء الدمرداش، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، ص٥٠، ٥١.

(2) Adul Karim , Khlifa, Islam and Democracy (Pakistan: The Institute of Islamic Culture, 1987), P.5.

(3) Aras, Bulent, "Information of The Iranian Political System", Journal of Middle East Review of International Affairs. Vol. 5 No: 3, September, 2001

(٤) أمل حماده، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩م، ص١٨٢، ١٩٥.

(٥) Fisher, Michael, Imam Khomeiny, Four Level of Understanding, John Esposito (ED), Voices of Resurgent Islam, (New York, Oxford University, 1983), P.160.

(٦) باكينام الشرقاويّ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م، ص١٤٨.

(7) Arjomand, Said, The State and Khomeini's Islamic Order, Iranian Studies, VXII, 1980. PP.153- 154.

(٨) أمينة أبو السعود، دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية، مرجع سابق، ص٨٨، ٩٠.

(٩) عبد الله الغريفيّ، التشيع نشؤوه، مرجع سابق، ص٣٦٢.

(١٠) مرتضى معاش، حقيقة العلاقة بين ولاية الفقيه والحرية، مجلة النبأ، العدد ٤١، يناير ٢٠٠٠م، ص٣

(١١) الشيماء الدمرداش، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، ص١٧٤، ١٩١.

(١٢) مرتضى معاش، حقيقة العلاقة بين ولاية الفقيه والحرية، مرجع سابق، ص٣.

(١٣) الشيماء الدمرداش، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٩٧، ١٩٨.

(١٤) خالد العواملا، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢م، ص١٣٠.

(١٥) محمد سليمان، الأيديولوجيا الشيعية في رثاء الحسين، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٩٨١م، ص١٧، ١٨.

(١٦) مالك بن نبيّ، مشكلات الحضارة، الجزء الأول، ترجمة عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة العروبة، ١٩٦٢م، ص٢٨، ٢٩.

(١٧) باقر الصدر، المدرسة القرآنية، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١م، ص٤٨.

(18)Kenichi, Hayama, Shariatie, Ali, Revolutionary Idelology and The Role of the Roushanfeki in Social Change, Mutahhari Myrtaza, Ardent Hanna, Yoshida Astw (ed), The Test of the Revolution, Working Papers, The Institute of Middle Eastern Studies, International University of Japan, 1985, P.34.

(١٩) محمد عمارة، الفكر القائد للثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢٠) أحمد سيد، ولاية الفقيه عند الشيعة الإثني عشرية وموقف الإسلام منها، مرجع سابق، ص ٥٧، ٥٨.

(٢١) باكينام الشرقاويّ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٣٢، ١٣٦.

(٢٢) ستار علايّ، دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط: https://www.iasj.net، تاريخ الدخول: ١٦ يوليو ٢٠١٨م

(٢٣) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية، بيروت، دار ابن رشد، ١٩٨٠م، ص٤٤١.

(٢٤) نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢م، ص٧١.

(٢٥) محمد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، القاهرة، دار الأزهر للإعلام العربيّ، ١٩٩٥م، ص ٨٢، ٨٩.

(٢٦) الإمام الخومينيّ، الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢٧) محمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية "العلاقات الإيرانية– العربية حالة دراسة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد٢، ٢٠١٣م، ص٤٥٣.

(٢٨) ستار علايّ، دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية، مرجع سابق.

(٢٩) محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨م، ص٣٩٧، ٣٩٨.

(٣٠) مرنا نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيراني تجاه الشرق الأوسط، المركز الديمقراطيّ العربيّ، تاريخ النشر: ١٨ يناير ٢٠١٦م، متاح على الرابط: https://goo.gl/3jhyb6، تاريخ الدخول: ١٩أكتوبر ٢٠١٨م.

(31)Levi, Wemer, Ideology Interests and Foreign Policy, International Studies Quarterly, 14 March 1970, PP.31.

(٣٢) عادل عليّ، محركات السياسة الإيرانية في الخليج العربيّ، الطبعة الثانية، بيروت، دار مدارك للنشر، ٢٠١٢م، ص٦٠.

(٣٣) الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، موقع الراصد، تاريخ النشر:١١سبتمبر٢٠٠٦م، متاح على الرابط: https://goo.gl/pnzsmt، تاريخ الدخول: ٥نوفمبر٢٠١٧م.

(٣٤) معمر فيصل، البعد الطائفيّ في السياس الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربيّ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر:١٩يناير٢٠١٦م،متاح على الرابط:
https://goo.gl/zymcrm، تاريخ الدخول: ٣مارس٢٠١٧م.

(35)Nabil, Mohamed, L Iran et les Pays Arabes, une Politique Ambivalente, Link: https://goo.gl/wsk6vx, Accesed: 5 April 2018.

(٣٦) قاسميّ سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القوميّ الجزائريّ، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس٢٠١٨م، ص٩٨.

(٣٧) نجلاء مكاويّ، وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربيّ، مركز صناعة للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م، ص٢٤٢، ٢٤٥.

(٣٨) محمد إدريس، إيران والأمن القوميّ العربيّ، تاريخ النشر: ١٧يناير٢٠١١م، متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/، تاريخ الدخول: ٥ يناير٢٠١٨م.

(٣٩) فؤاد كمين، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح، أبو ظبيّ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤م، ص٢٤.

(٤٠) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية، الموقف والتداعيات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١م، ص٢٠١.

(٤١) إياد الزامليّ، الإيرانيون بين نظرية أم القرى وزيارة كربلاء، تاريخ النشر: ٦فبراير٢٠١٧م، متاح على الرابط: https://www.kitabat.com/ar/print/40082، تاريخ الدخول: ٦ديسمبر٢٠١٧م.

(42) Benes, Vit, Role Theory A conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis?, Paper Prepared for the Third Global International Studies Conference World Crisis Revolution or Evolution in the International Community?, (University of Porto, Portugal), 17- 20 August 2011, P.67.

(43) Campball, Steven J., Role Theory, Foreign Policy Advisors And U.S Foreign Policy Making, (USA, Department in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999), P.1.

(٤٤) برهام غليوم وآخرون، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م، ص٣٤.

(٤٥) أحمد طاهر، أسباب تعثر الحل السياسيّ في اليمن، السياسة الدولية، المجلد٥٠، العدد٢٠١، يوليو٢٠١٥م، ص١٤٣.

(٤٦) مارتن جريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبيّ، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨م، ص٦٧.

(٤٧) ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨م، ص٥٧.

(٤٨) وليد عبد الحيّ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠م، ص١٣.

(٤٩) Schirm, Stefan A., Leadership in Regional and Global Politics Why Emerging Powers (Sometimes) Fail to Reach Their Goals, Workshop The Rise of New Regional Powers in Global and Regional Politics, Hamburg, German Institute for Global and Area Study (GIGA), December 11-12-2006, P.2.

(٥٠)Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations Lessons from the South African Case, GIGA Workshop Paper, No.53, 2007, P.2.

(٥١) Lukes, Steven, Power and the Battle for the Hearts and Minds, Millenium, Vol.33, 2005, P.486.

(٥٢)Kenneth Walts, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol.25, 2000, P.26.

(٥٣)Ruggie, John Gerard, Multilateralism, The Anatomy of an Institution International Organization, Vol.46, Summer 1991, P.561.

(٥٤) Hurrell, Andrew, Hegemony Liberalism and Global Order What Space for would be Great Powers?, International Affairs, Vol.82, 2006, P.14.
(٥٥) Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations, Op.Cit, P.17.

(٥٦) وليد عبد الحيّ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠م، ص١٤.

(٥٧) محمود واعظيّ، التوجه الأمنيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد٩٤، مايو ٢٠٠٨م، ص٧٥.

(٥٨) Gulden, Ayman, Regional Aspirations and Limits of Power-Turkish-Iranian Relations in New Middle East, Hellinic Studies, Canada, University of Crete, Vol.20, Spring 2012, P.3.

(٥٩) محمود واعظيّ، التوجه الأمنيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٧٥،٧٦.

(٦٠) طايل يوسف، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٣م، ص٣٢.

(٦١) إبراهيم منشاويّ، الأبعاد والتداعيات النفوذ الإيرانيّ في لبنان، تاريخ النشر: ٢٨ فبراير٢٠١٧م، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/40010، تاريخ الدخول: ١٠أكتوبر٢٠١٧م.

(٦٢) فراس إلياس، مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ١٤مايو٢٠١٧م، متاح على الرابط: https://www.article-file ، تاريخ الدخول: ١٧أكتوبر٢٠١٧م، ص١٠٢.

(٦٣) سعيد الصباغ، أسس وآليات استراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعيّ، السياسة الدولية، المجلد٥٢، العدد٢٠٨، إبريل٢٠١٧م، ص١٧، ٢٠.

(٦٤) عدنان الشيبانيّ، حميدة عبد الحسين، الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافيّ، جامعة القادسية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث، ٢٠١٢م، ص٥٤.

(٦٥) محمد صادق، إيران إلى أين؟ من الشاه إلى نجاد، القاهرة، العربيّ للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص١.

(٦٦) عبلة مزوزيّ، العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠م، ص٣٢.

(٦٧) محمد عليّ، الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢٠فبراير٢٠١٧م، متاح على الرابط: https://www.beirutme.com/?p=697، تاريخ الدخول: ٥ديسمبر٢٠١٧م.

(٦٨) عليّ باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٣م، ص٦٥.

(٦٩) إياد البديريّ، الدور الاستراتيجيّ في إيران في منطقة الخليج العربيّ "دراسة جيوبولوتيكية"، مجلة القادسية للعلوم السياسية، المجلد١١، العدد٣، ٢٠٠٨م، ص٣٤٣، ٣٥٢.

(٧٠) فراس إلياس، مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٢٢، ١٢٥.

(71)Bengio, Ofra, Litvak, Meir, The Sunna and Shi'a in History, Division and Eumenism in The Middle East,1st edition, (Palgrave macmillan, U.K, 2011), P.54.

(٧٢) موسى الموسويّ، الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشييع، دون دار نشر،١٩٨٨م، ص٧٠،٧٠.

(٧٣) نبيل صالح، حول ولاية الفقيه الشيعية السلطة كمشروعية دينية مذهبية،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م، ص١٢.

(٧٤) خالد التويجرى، ولاية الفقيه وتطورها، القاهرة، مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص٥٦، ٥٧.

(75) Brunner, Rainer, Ende, Werner: The Twelever Shia In Modern Times: Religious Culture, Political History, Library of Congress Cataloging (publication Data, U.S.A, 2001), P.183.

(٧٦) ستار علايّ، دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية، مرجع سابق.

(٧٧) أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، بغداد، دار الحرية للصحافة النشر، ١٩٨٩م، ص٢٤٠، ٢٤١.

(78) Floor, Willem, Herzig, Edmund, Iran And The World In The Safavid Age, L.B. Tauris, (New York, London, U.S.A, 2012), P.76.

(٧٩) عبد الستار الراويّ، التجربة الإيرانية الواقع والمآلات، الأردن، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧م، ص١٢١.

(٨٠) محمد سكيك، عقيدة الخومينيّ،رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية العقيدة،٢٠١٤م، ص٤٣٠، ٤٣٣.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- المصادر والمراجع العربية:

- ابن حجر الهيتميّ، الصواعق المحرقةلأخوان الشياطين أهل الضلال والبدع والزندقة، تحقيق عبد الرحمن الخراط، مصر، مكتبة فياض، ٢٠٠٨م.
- ابن حزم الظاهريّ، الفضل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ١٩٤٨م.
- أبو البقاء الكفويّ، الكليات، بيروت، دار الرسالة، ١٩٩٨م.
- أبو الفتح الشهرستانيّ، الملل والنحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.
- أبو جعفر الطوسي، الغيبة، قُم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٩٩٠م.
- أبو نصر الجوهريّ، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور، الجزء الثالث، لبنان، دار العلم للملايين، دون تاريخ.
- أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسيّ الشيعيّمن الشورى إلى ولاية الفقيه، لندن، دار الشورى للدراسات والإعلام، ١٩٩٧م.
- أحمد جليّ، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين "الخوارج والشيعة"، الطبعة الثانية، السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٨م.
- أحمد سيد، ولاية الفقيه عند الشيعة الإثنيّ عشرية وموقف الإسلام منها، القاهرة، مكتبة الإمام البخاريّ، ٢٠٠٧م.
- أحمد شعت، الشيعة الإمامية فلسفة وتاريخ، القاهرة، مكتبة المدبولي، دون تاريخ.
- أحمد صبحيّ، في علم الكلام الزيدية، المجلد الثانيّ، الجزء الأول، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠م.
- ـــــ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنيّ عشرية، مصر، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، بغداد، دار الحرية للصحافة النشر، ١٩٨٩م.

الإمام الخوميني، الحكومة الإسلامية، تقديم حسن حنفيّ، القاهرة، ١٩٧٩م.

الإمام عليّ، نهج البلاغة، الجزء الرابع، الحكمة ١٤٧، قُم، دار الذخائر، ١٩٨١م.

باسم الهاشميّ، المخلص بين الإسلام والمسيحية، الطبعة الثانية، بيروت، دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٧م.
باقر الصدر، المدرسة القرآنية، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١م.
باقر القرشي، حياة الإمام موسى بن جعفر، الجزء الأول، بغداد، العتبة الكاظمية المقدسة،١٩٩٨م.
برهام غليوم وآخرون، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م.
تقيّ الدين بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعيّ والرعية، تحقيق أبيّ يعليّ القويسنيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
تقي الدين بن تيمية، مجموع الفتاوى، السعودية، مجمع الملك فهد، ١٩٩٥م.
جعفر السبحانيّ، بحوث في الملل والنحل، الجزء السادس، إيران، مؤسسة الإمام الصادق، ١٩٩٤م.
جعفر العامليّ، ولاية الفقيه في صحيحة عمر بن حنظلة، قُم، دار الولاية، دون تاريخ.
حسين العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، قُم، مجمع الذخائر الإسلامية، دون تاريخ.
حسين المنتظريّ، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الدار الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.
حوريه مجاهد، الفكر السياسيّ من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م.
خالد التويجرى، ولاية الفقيه وتطورها، القاهرة، مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
رؤوف شلبيّ، السنة الاسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، القاهرة، دار الكتاب الجامعيّ، ١٩٧٨م.
سعد القمي، المقالات والفرق، طهران، مؤسسة مطبوعاتيّ عطائيّ، ١٩٦٣م.
سعيد مفيد، شرح عقائد الصدوق، تعليق نجفقليّ حبيبيّ، مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، ١٩٩٤م.
صديق القنوجيّ، أبجد العلوم، دمشق، دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.
صلاح بسيونيّ، مقاومة الحاكم الجائر في الإسلام، القاهرة، دار الشروق، دون تاريخ.
طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية، بيروت، دار ابن رشد، ١٩٨٠م.

عادل عليّ، محركات السياسة الإيرانية في الخليج العربيّ، الطبعة الثانية، بيروت، دار مدارك للنشر، ٢٠١٢م.
عارف تامر، الإمامة في الإسلام، بيروت، دار الأضواء، ١٩٩٨م.
عبد الستار الراويّ، التجربة الإيرانية الواقع والمآلات، الأردن، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧م.
عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.
عبد الله الغريفيّ، التشيع نشؤوه، بيروت، دار الملاك، ١٩٩٥م.
عبد الله فياض، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، بيروت، شركة الأعلميّ للمطبوعات، ١٩٩٦م.
عدنان الشيبانيّ، حميدة عبد الحسين، الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافيّ، جامعة القادسية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث، ٢٠١٢م.
العلامة الحلى، تذكرة الفقهاء، قُم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٩٩٣م.
عليّ النشار، نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٥م.
عليّ باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٣م.
فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية، الموقف والتداعيات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١م.
فؤاد كمين، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح، أبو ظبيّ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤م.
كاظم الحائريّ، الإمامة وقيادة المجتمع، قُم، مكتب السيد كاظم الحائريّ، ١٩٩٥م.
كاظم المصباح، الإمام المهدي ومفهوم الانتظار، طهران، دار البصائر، ٢٠٠٢م.
مانع الجهنيّ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، الرياض، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

محسن العامليّ، الشيعة في مسارهم التاريخيّ، الطبعة الثانية، إيران، مؤسسة دار معارف الفقه الإسلاميّ، ٢٠٠٥م.
محمد أبو زهرة، الميراث عند الجعفرية، القاهرة، دار الفكر العربيّ، ٢٠١٠م.
ـــــ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، القاهرة، دار الفكر العربي، دون تاريخ.
محمد إقبال، تجديد الفكر الدينيّ في الإسلام، القاهرة، دار الهداية، ٢٠٠٠م.
محمد البعليّ، المطلع على أبواب المقنع، بيروت، المكتب الإسلاميّ، ١٩٨١م.
محمد التسخيريّ، حول الدستور الإسلاميّ الايرانيّ، طهران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، ٢٠٠٣م.
محمد الروحاني، منهاج الفقاهة، الجزء الرابع، إيران، المطبعة العلمية، ٢٠٠٧م.
محمد الفيوميّ، الخوارج والمرجئة، القاهرة، دار الفكر العربيّ، ٢٠٠٣م.
محمد المجلسيّ، بحار الأنوار، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٦٩٨م.
محمد المدرسيّ، القيادة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الوفاء، دون تاريخ.
محمد المظفر، عقائد الإمامية، العراق، منشورات النعمان النجف الأشرف، ١٩٧٢م.
محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨م.
محمد سليمان، الأيديولوجيا الشيعية في رثاء الحسين، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٩٨١م.
محمد سند، دعوى السفارة في الغيبة الكبرى، بيروت، دار البلاغة، ١٩٩٣م.
محمد صادق، إيران إلى أين؟ من الشاه إلى نجاد، القاهرة، العربيّ للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
محمد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، القاهرة، دار الأزهر للإعلام العربيّ، ١٩٩٥م.
محمد عمارة، الإسلام والسلطة الدينية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩م.
ـــــ، الفكر القائد للثورة الإيرانية، القاهرة، دار ثابت، ١٩٨٢م.
محمد نعمان، المشهور بالمفيد، أوائل المقالات، مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٩١٣م.
محمود مغنية، الشيعة في الميزان، بيروت، دار الجواد، ١٩٨٦م.

مصطفى الرافعي، الإمام الخمينيّ، بيروت، دار الوسيلة، دون تاريخ.
موسى الموسويّ، الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشييع، دون دار نشر،١٩٨٨م.
ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨م.
نبيل صالح، حول ولاية الفقيه الشيعية السلطة كمشروعية دينية مذهبية،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م.
نجلاء مكاويّ، وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربيّ، مركز صناعة للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م.
نيفين عبد الخالق، السلطة ومبدأ الطاعة بين الفكر المسيحيّ والفكر الإسلاميّ دراسة مقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، ١٩٩٣م.
ـــــ، المعارضة الإسلامية في الفكر السياسيّ الإسلاميّ، القاهرة، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ١٩٨٧م.
نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢م.
وليد عبد الحيّ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠م.

ثانيًا- المراجع العربية المترجمة إلى العربية:

عليّ شريعتيّ، عن التشيع والثورة، ترجمة إبراهيم الدسوقيّ، القاهرة، دار الأمين للنشر، ١٩٩٦م.
مارتن جريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبيّ، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨م.
مالك بن نبيّ، مشكلات الحضارة، الجزء الأول، ترجمة عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة العروبة، ١٩٦٢م.

ثالثًا- الرسائل العلمية:

رسائل الماجستير:

أمل حماده، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩م.

باكينام الشرقاويّ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م.

خالد العجميّ، آثر القيادة السياسية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢م.

خالد العواملا، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢م.

خالد مسعود، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

رشاد نامق، تأثير القضية الكردية في العراق على العلاقات العراقية– الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦م.

سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية "دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ ٢٠٠٥م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣م.

طايل يوسف، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٣م، ص٣٢.

عبلة مزوزيّ، العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠م.

علاء مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على التوجهات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٤م.

محمد سكيك، عقيدة الخومينيّ،رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية العقيدة،٢٠١٤م.

موسى أبو قاعود، الدور الإقليميّ لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١م وحتى ٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢م.

رسائل الدكتوراه:

أحمد محمد، السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها على النظام الاقليميّ العربيّ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣م.

أمينة أبو السعود، دور المعارضة الدينية في السياسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧م.

خالد أحمد، آثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦م.

سعد خليفة، جلال الدين السيوطيّ وآراؤه الاعتقادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، السعودية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ٢٠٠٠م.

الشيماء الدمرداش، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، ٢٠٠٩م.

ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، ١٩٩٣م.

نوفل منير، آثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م.

رابعًا- الدوريات العربية:

أحمد طاهر، أسباب تعثر الحل السياسيّ في اليمن، السياسة الدولية، المجلد٥٠، العدد٢٠١، يوليو٢٠١٥م.

إياد البديريّ، الدور الاستراتيجيّ في إيران في منطقة الخليج العربيّ "دراسة جيوبولوتيكية"، مجلة القادسية للعلوم السياسية، المجلد١١، العدد٣، ٢٠٠٨م.

سعيد الصباغ، أسس وآليات استراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعيّ، السياسة الدولية، المجلد٥٢، العدد٢٠٨، إبريل٢٠١٧م.

قاسميّ سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القوميّ الجزائريّ، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس٢٠١٨م، ص٩٨.

محمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية "العلاقات الإيرانية– العربية حالة دراسة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد٢، ٢٠١٣م.

محمود واعظيّ، التوجه الأمنيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد٩٤، مايو ٢٠٠٨م.

مرتضى معاش، حقيقة العلاقة بين ولاية الفقيه والحرية، مجلة النبأ، العدد ٤١، يناير ٢٠٠٠م.

هيثم مزاحم، الدولة والدين في إيران آثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الخامس، ديسمبر٢٠١٧م.

خامسًا– القواميس والمعاجم:

ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٩١٤م.

أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ٢٠٠١م، مادة عصم.

أحمد الفيوميّ، المصباح المنير، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

أحمد فارس، مقاييس اللغة، دار الجيل للطبع والنشر،١٩٩٩م.

مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٦م.

سادسًا– المواقع الإلكترونية العربية:

إبراهيم منشاويّ، الأبعاد والتداعيات النفوذ الإيرانيّ في لبنان، تاريخ النشر: ٢٨ فبراير٢٠١٧م، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/40010، تاريخ الدخول: ١٠أكتوبر٢٠١٧م.

أحمد سيد، البناء التاريخيّ والعقديّ لولاية الفقيه الشيعية، متاح على الرابط: https://www.alrased.net ، تاريخ الدخول: ١٦ يناير ٢٠١٨م.

إياد الزامليّ، الإيرانيون بين نظرية أم القرى وزيارة كربلاء، تاريخ النشر: ٦فبراير٢٠١٧م، متاح على الرابط: https://www.kitabat.com/ar/print/40082، تاريخ الدخول: ٦ديسمبر٢٠١٧م.

ستار علايّ، دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط: https://www.iasj.net، تاريخ الدخول: ١٦ يوليو ٢٠١٨م

طلال بنان، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، تاريخ النشر: ٩سبتمبر٢٠٠٦م، متاح على الرابط: https://www.alrased.net ، تاريخ الدخول: ٥أكتوبر٢٠١٨م.

فراس إلياس، مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ١٤مايو٢٠١٧م، متاح على الرابط: https://www.article-file ، تاريخ الدخول: ١٧أكتوبر٢٠١٧م، ص١٠٢.

محمد إدريس، إيران والأمن القوميّ العربيّ، تاريخ النشر: ١٧يناير٢٠١١م، متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/، تاريخ الدخول: ٥ يناير٢٠١٨م.

محمد عليّ، الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢٠فبراير٢٠١٧م، متاح على الرابط: https://www.beirutme.com/?p=697، تاريخ الدخول: ٥ديسمبر٢٠١٧م.

مرنا نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيراني تجاه الشرق الأوسط، المركز الديمقراطيّ العربيّ، تاريخ النشر: ١٨ يناير ٢٠١٦م، متاح على الرابط: https://goo.gl/3jhyb6، تاريخ الدخول: ١٩أكتوبر٢٠١٨م.

معمر فيصل، البعد الطائفيّ في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربيّ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر:١٩يناير٢٠١٦م،متاح على الرابط: https://goo.gl/zymcrm، تاريخ الدخول: ٣مارس٢٠١٧م.

الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، موقع الراصد، تاريخ النشر:١١سبتمبر٢٠٠٦م، متاح على الرابط: https://goo.gl/pnzsmt، تاريخ الدخول: ٥نوفمبر٢٠١٧م.

المهدي عند الشيعة والسنة وإيران الخمينية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، متاح على الرابط: https://rasanah-iiis.org، تاريخ الدخول: ٥ يناير ٢٠١٨م.

ولاية الفقيه بين الشورى والاستبداد، صحيفة الحياة،تاريخ النشر: ٨ديسمبر١٩٩٧م، متاح على الرابط: https://www.alhayat.com ، تاريخ الدخول: ٥نوفمبر٢٠١٨م.

سابعًا- المصادر والمراجع الأجنبية:

Adul Karim , Khlifa, Islam and Democracy (Pakistan: The Institute of Islamic Culture, 1987).

Bengio, Ofra, Litvak, Meir, The Sunna and Shi'a in History, Division and Eumenism in The Middle East,1st edition, (Palgrave macmillan, U.K, 2011).

Brunner, Rainer, Ende, Werner: The Twelever Shia In Modern Times: Religious Culture, Political History, Library of Congress Cataloging (publication Data, U.S.A, 2001).

Campball, Steven J., Role Theory, Foreign Policy Advisors And U.S Foreign Policy Making, (USA, Department in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999).

Fisher, Michael, Imam Khomeiny, Four Level of Understanding, John Esposito (ED), Voices of Resurgent Islam, (New York, Oxford University, 1983).

Floor, Willem, Herzig, Edmund, Iran And The World In The Safavid Age, L.B. Tauris, (New York, London, U.S.A, 2012).

ثامنًا- الدوريات الأجنبية:

Aras, Bulent, "Information of The Iranian Political System", Journal of Middle East Review of International Affairs. Vol. 5 No: 3, September, 2001

Arjomand, Said, The State and Khomeini's Islamic Order, Iranian Studies, VXII, 1980.

Benes, Vit, Role Theory A conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis?, Paper Prepared for the Third Global International Studies Conference World Crisis Revolution or Evolution in the International Community?, (University of Porto, Portugal), 17- 20 August 2011.

Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations Lessons from the South African Case, GIGA Workshop Paper, No.53, 2007.

Gulden, Ayman, Regional Aspirations and Limits of Power-Turkish-Iranian

Relations in New Middle East, Hellinic Studies, Canada, University of Crete, Vol.20, Spring 2012.
Hurrell, Andrew, Hegemony Liberalism and Global Order What Space for would be Great Powers?, International Affairs, Vol.82, 2006.
Kenichi, Hayama, Shariatie, Ali, Revolutionary Idelology and The Role of the Roushanfeki in Social Change, Mutahhari Myrtaza, Ardent Hanna, Yoshida Astw (ed), The Test of the Revolution, Working Papers, The Institute of Middle Eastern Studies, International University of Japan, 1985.
Kenneth Walts, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol.25, 2000.
Levi, Wemer, Ideology Interests and Foreign Policy, International Studies Quarterly, 14 March 1970.
Lukes, Steven, Power and the Battle for the Hearts and Minds, Millenium, Vol.33, 2005.
Ruggie, John Gerard, Multilateralism, The Anatomy of an Institution International Organization, Vol.46, Summer 1991.
Schirm, Stefan A., Leadership in Regional and Global Politics Why Emerging Powers (Sometimes) Fail to Reach Their Goals, Workshop The Rise of New Regional Powers in Global and Regional Politics, Hamburg, German Institute for Global and Area Study (GIGA), December 11-12-2006.

تاسعًا- المواقع الإلكترونية الأجنبية:

Nabil, Mohamed, L Iran et les Pays Arabes, une Politique Ambivalente, Link: https://goo.gl/wsk6vx, Acessed: 5 April 2018.